

موقف مجلس الشورى الوطني من سياسة استقدام الموظفين الأجانب في إيران ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م
أ.م.د. أحمد شاكر عبد العلق
كلية الآداب/ جامعة الكوفة

المقدمة:

تمثل السلطة التشريعية في إيران أحد أهم مرتكزات سلطة البلاط الملكي وركيزة أساسية من دعائمه منذ افتتاح أول مجلس تشريعي عام ١٩٠٦م عهد الأسرة القاجارية ولغاية نهاية حكم الأسرة البهلوية عام ١٩٧٩م ، وقد زادت سطوة البلاط على المجلس الوطني خلال عهد مؤسس الأسرة البهلوية رضا شاه بهلوي الذي طوع هذه المؤسسة خدمة لأغراضه وتحقيقاً لاستراتيجيته التي كان يهدف من ورائها تحديث منظومة المجتمع الإيراني على جميع الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية ، فعن طريقها كانت تمرر جميع القوانين والتشريعات وتحقق المصادقة على مدى شرعية السلطة التنفيذية وقراراتها . لقد مارست المجالس النيابية في إيران صلاحياتها وفقاً لدستور البلاد الاساسي ولكن بنسب متفاوتة ، وذلك تبعاً لطبيعة النظام الحاكم والظروف السياسية ، وما يهمننا هو موقف مجلس الشورى الوطني من سياسة استقدام المستشارين الاجانب والاعتماد على مهاراتهم وخبراتهم في تحديث وتطوير مؤسسات الدولة خلال الدورتين التشريعتين السادسة (١٩٢٦ - ١٩٢٨م) والدورة السابعة (١٩٢٨ - ١٩٣٠م) ، اذا ما علمنا ان النظام السياسي وقتذاك والمتمثل بسلطة الشاه كان يركز على تطويع جميع امكانيات الدولة في سبيل تنفيذ ولو جزء يسير من سياسته التحديثية التي كان ينظر اليها على انها مهمة شاقة تحتاج الى تكاتف الجهود وتوحيد الرؤى واتباع سياسة اكثر حدية نظراً لطبيعة المجتمع الإيراني المغلقة التي كانت تعارض اي توجه غربي. وعليه تعد مسألة استقدام الموظفين والخبراء الاجانب في إيران من بين ابرز المحطات التاريخية التي ميزت عمل المؤسسة التشريعية اولاً ، وسياسة التحديث التي حاول البلاط تحقيق اسسها في إيران ثانياً وهو ما تناوله بحثنا هذا .

قُسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث ، تناول المبحث الاول موقف المجلس الوطني من سياسة استخدام الموظفين الاقتصاديين الاجانب بمختلف توجهاتهم، فيما تناول المبحث الثاني سياسة المجلس ازاء استخدام الموظفين في القطاعات الاجتماعية (التعليم - الصحة) ، وسلط المبحث الثالث الضوء على الموظفين الاجانب في قطاعات الخدمات التي تمس حياة المواطن اليومية ، فيما تناولت الخاتمة ابرز الاستنتاجات التي خرج بها البحث .

اعتمد البحث بالدرجة الاولى على محاضر مجلس الشورى الوطني (مشروح مذكرات مجلس شورى ملي ايران) للدورتين السادسة والسابعة وقد أثر الباحث ان تكون مادته الاساسية ما احتوته هذه المحاضر ، فبخلاف ذلك لا يمكن ان نحكم على طبيعة مواقف اعضاء المجلس او بيان ردود الفعل او رؤاهم وطروحاتهم ومقترحاتهم دون الاعتماد على ما جاء في تلك المحاضر وتحليل ما جاء في ثناياها بالاعتماد على خطابات النواب ونصوص القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل المستشارين الاجانب ، فقد حملت تلك الوثائق مادة تاريخية حية ودقيقة استمد الباحث منها مادته الاساسية ، كما ان قوانين المجلس التي كانت تمثل معيناً نهلاً منه الباحث النص الاصيل لتلك القوانين والتشريعات وبمجموع ما تم الحصول عليه من تلك الوثائق يمكننا القول اننا قد حققنا الغاية الاساسية لموضوع البحث وتمكنا ان نضع اوراق البحث ولو بشكل يسير على الخط الصحيح لمنهج البحث التاريخي الدقيق .

المبحث الاول: موقف المجلس من سياسة استخدام الموظفين الاجانب في القطاعات الاقتصادية:

يمثل مجلس الشورى الوطني في ايران المؤسسة المسؤولة عن إنشاء أو تعديل القوانين والمراسيم والتشريعات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد ، وبشكل عام ينطبق هذا الامر في الأنظمة التي تنتهج المنهج الديمقراطي التي يمارس ممثلو الشعب فيها صلاحياتهم بشكل مطلق وفقاً ما أقر بدستور الدولة ، وبهذه الطريقة تكون هذه المؤسسة مسؤولة عن تنظيم حقوق ومسؤوليات المواطنين بشكل عام .

كان اول تمثيل نيابي شهدته ايران حدث بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٠٦م حينما افتتح اول مجلس تشريعي مثله (١٥٦) نائب عن مختلف الولايات الايرانية ، ثم توالى عملية انتخاب اعضاء السلطة التشريعية كل سنتين تقريباً وفقاً للنظام الداخلي لمجلس الشورى الوطني^(١) . و وصولاً الى الدورة السادسة موضوع البحث التي باشرت اعمالها يوم الحادي عشر من تموز عام ١٩٢٦م وانتهت يوم الثالث عشر من اب عام ١٩٢٨م ، ثم تلتها الدورة السابعة التي افتتحت يوم السادس من تشرين الاول عام ١٩٢٨م واغلقت بتاريخ الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٣٠م .

شهدت ايران عهد رضا شاه بهلوي^(٢) (١٩٢٥ - ١٩٤١م) تغييرات كبيرة في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تركت اثاراً واضحة على طبيعة حياة الفرد ومعيشة المجتمع الايراني ، فقد حاول الشاه ان يرسخ قوة البلاط ويثبت مرتكزات حكمه من خلال دعم واسناد قطاعات ومؤسسات معينة على حساب قطاعات اخرى ، منها على سبيل المثال المؤسسة العسكرية التي كان يرى فيها انها تمثل عمود امبراطوريته فبقوة هذه المؤسسة تمكن من فرض سلطته على جميع السلطات الاخرى التشريعية والتنفيذية والقضائية وسواها^(٣) . وفي مثل هكذا ظروف اضحى مجلس الشورى الوطني بيدق بيد الشاه يحركه كيفما شاء ويوجهه كيفما اراد، سيما وان معظم اعضاءه كانوا اعواناً للشاه ، حتى وان كانت هنالك معارضة مثلها بعض الفئات السياسية التقليدية فهي لم تستطيع ان تقف بوجه الاكثريه النيابية المؤيدة للشاه^(٤) .

مارس المجلس الوطني صلاحياته وفق الدستور الاساسي لايران وكان يراقب جميع تحركات السلطة التنفيذية ويشرع ويصوغ القوانين ويصادق عليها ولعل من بين المسائل المهمة التي عمل اعضاء المجلس التركيز عليها هي مسألة الاستعانة بالموظفين الاجانب مع تنوع اختصاصاتهم وخبراتهم للعمل في مؤسسات الدولة ، اذ لم يشأ المجلس الوطني خلال الدورتين التشريعتين السادسة والسابعة ان يترك قضية الاستعانة بالخبراء والبعثات المالية الاجنبية من دون معالجة تذكر ، بل العكس من ذلك كانت جلساته غنية بمناقشة مثل هكذا مسائل مهمة وقُدمت حينها مشاريع قوانين ومقترحات بهذا الخصوص .

أولاً : الموظفين الماليين :

لقد عانت المؤسسات المالية في إيران من إهمال واضح وتلكؤ متعمد في تنظيم هيكلتها الادارية وطرق ادارتها والتعامل مع الازمات المالية التي كانت تعصف بالبلاد بين الحين والآخر ، مما انعكس سلباً على واقع عمل تلك مؤسسات مهمة للغاية عُدت حينها احد اعمدة تحديث القطاع المالي في إيران كان في مقدمتها مؤسسة البنك الوطني الايراني^(٥) . ففي الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٢٧م قدمت وزارة المالية طلباً لرئاسة المجلس الوطني تضمن خطة عمل اقرار قانون الهيكلية الادارية للبنك الوطني وادرج الطلب على جدول اعمال المجلس وتولت اللجنة المالية النيابية اعداد تقرير مفصل بخصوص تطوير عمل البنك الوطني ، جاء فيه "ان إيران بأمس الحاجة لتشريع القانون في الوقت الحالي والتوصية بضرورة الاستعانة بالخبرات الاجنبية المالية لإدارته" ، بحكم ان البلاد كانت تفتقر الى خبرات مالية متخصصة هذا من جهة ، ورغبة الشاه رضا بهلوي بتحديث واقع عمل تلك الدوائر والمؤسسات وفقاً للطرز الاوربية الحديثة من جهة اخرى ، وعليه قدمت اللجنة المالية مشروع قانون ينص على الاستعانة بخبراء اجانب متخصصين بالشؤون المالية والمصرفية لادارة البنك وتمت صياغة قانون من مادة واحدة اتاحت للحكومة الايرانية استقدام خبير بالشؤون المصرفية من المانيا او سويسرا لادارة المصرف لمدة ثلاث سنوات عمل بمرتب مقداره اثنا عشرة الف تومان سنوياً مع اضافة مخصصات مالية تحدد لاحقاً كمصاريف نقل وسكن واطعام ، واشترطت المادة الزام وزارة المالية ان تقدم السيرة العلمية للخبير وان يكون قد مارس عملاً مماثلاً في السابق^(٦) . وحال طرح نص مشروع المادة المذكورة ابدى نواب المجلس اعتراضهم وقدم البعض مقترحاته وؤراه ، فعلى سبيل المثال ابدى النائب سيد يعقوب انواري اعتراضه على طريقة تغيير الهيكلية الادارية للبنك الوطني التي قال انها كانت قد اقرت بقانون فأذا اريد ان تتغير تلك الهيكلية لا بد من الغاء نص القانون السابق برمته وصياغة قانون جديد يحدد شكل النظام الاداري للبنك ، فيما ابدى النائب فيروز ابادي اعتراضه على مبلغ مرتبات الخبير الاجنبي وقال "بدلاً من اعطاء اثنا عشرة الف تومان سنوياً خصصوا جزء يسير من هذا المبلغ للذين خدموا في المصارف الحكومية من الذين قدموا خدمات كبرى لبلدنا ايران" في المقابل ابدى النائب محمد علي كازروني موافقته على نص القانون،

وذلك لعدم توفر البديل المحلي على حسب وصفه بالقول "انا على يقين تام لا يوجد شخص مؤهل في بلدنا لإدارة البنك الوطني" فيما ربط بعض النواب موافقتهم بإضافة مادة أخرى وهي عدم تكفل الدولة بدفع اية نفقات أخرى غير المرتب المشار إليه بنص المادة وبعد الاخذ بملاحظات النواب تم التصويت على نص القانون بواقع ثمانين صوت من اصل ستة وثمانين صوت كان حاضر الجلسة^(٧) .

لقد ورثت إيران عهد رضا شاه بهلوي نظاماً مالياً متعثراً للغاية ومشكلات اقتصادية مستعصية وكان لزاماً على ممثلي الشعب ان يأخذوا دورهم ويشمروا عن سواعدهم املاً في ايجاد حل لأغلب تلك المشكلات ، ولعل من بين الحلول التي كان المجلس يرى أنها تساهم في تنظيم الواقع المالي للبلاد هي الاستعانة بالخبرات الاجنبية ، لذا نجد ان العديد من جلسات الدورتين السادسة والسابعة كانتا حافلتين بمناقشة مثل هكذا مقترحات . فخلال جلسة يوم السادس عشر من شباط عام ١٩٢٨م اقر المجلس قانون من ستة عشر مادة بخصوص استخدام اربعة اخصائيين ماليين من سويسرا والمانيا ، وقد حددت المادة الاولى طبيعة عمل هؤلاء الموظفين وجاءت تفصيلاتها كالاتي (خبير مالي الماني الجنسية كموظف في احدى المصارف الايرانية ، خبير مالي سويسري يرأس الخزنة العامة في ايران ، خبير مالي سويسري يرأس مكتب المحاسبة العام و خبير الماني يرأس قسم الرقابة المالية) وقد حددت المادة الثالثة مهام و واجبات البعثة المالية بناءً على تقرير لجنة المالية النيابية وتداخل نواب المجلس والاخذ بمقترحاتهم وعليه تمت الصياغة النهائية لتلك المهام التي حددت ب :

- ١- دراسة الواقع الاقتصادي للبلد و وضع الخطط الكفيلة لإنعاشه وتحديثه .
- ٢- اعداد برامج اقتصادية لاستغلال الموارد الطبيعية للبلد وعلى الخبرات المحلية .
- ٣- اعداد مشاريع قوانين لتطوير الثروة الوطنية خاصة وسائل تحديث وتنظيم اعمال القطاعات التجارية والصناعية وبيان اسباب التلكؤ الحاصل فيها .
- ٤- دراسة الامتيازات الاجنبية وبيان مدى قابلية تنفيذها على ارض الواقع من عدمه واعداد الشروط العامة لمنح الامتيازات في المستقبل لغرض عرضها على المجلس الوطني .

- ٥- دراسة شاملة لزيادة مدخولات البلد وتنويع مصادر الدخل القومي .
- ٦- دراسة مصادر إيرادات والمصروفات وتقديم الاقتراحات بشأن تنظيمها .
- ٧- مساعدة وزير المالية باعداد موازنة الدولة العامة ، في حين وضحت بقية مواد لاقانون تنظيم عمل البعثة ادارياً ومالياً^(٨) .

وحال طرح مشروع القانون للنقاش والتصويت عليه ، ابدى النائب فيروز ابادي معارضته وكان اول من طلب الاذن لبيان رأيه وقال ان ايران ليست بحاجة الى اربعة خبراء فيكفي الاستعانة بخبيرين اثنين فقط ، وعرج الى اهمية توظيف الخبرات المحلية والاستعانة بابناء البلد في ادارة مؤسسات الدولة وفي هذا الخصوص قال ".... اذا طبقنا قانون العقوبات اي معاقبة الخائن ومكافئة النزيه فنحن وقتها لا نحتاج الى اي موظف اجنبي ... ان عدم تنفيذ قوانين المعاقبة والمكافئة يجعلنا تحت رحمة الاجانب الذين يأتون الينا وينجزون جزء من واجبهم على امل ان يتم تجديد عقد عملهم او الاستعانة بموظفين اخرين لاستكمال ما بدؤوه ..."^(٩) واطاف ان ايران لديها رجال يتمتعون بخبرات عالية وعلى جميع المستويات ، في المقابل ابدى النائب اقا رضا رفيع موافقته للمشروع ، بل انه هاجم النائب فيروز ابادي لرأيه وقال بخصوص تنفيذ مبدأ العقوبة والمكافئة ان الدولة هي من تقرر ما اذا كان الشخص المعني يجب ان يعاقب او يكافئ ثم اثنى على اهمية الاستعانة بخبرات الاجانب في مجال تطوير قطاعات ايران المالية ، في حين قدم بعض النواب ومنهم النائب حسن تقي زاده مقترح اضافة مهام استشارية للبعثة المالية ومنها الاشراف على كيفية تقنين نفقات الدولة والاشراف عليها ، وبعد صياغة النص النهائي للقانون والخذ بمقترحات النواب تم التصويت عليه بموافقة اغلب اصوات المجلس بواقع ٨٣ صوت من اصل ١٠١ صوت^(١٠) .

وبناء على تقرير لجنة الموازنة النيابية التي قدمت مشروعها ذو الرقم (٣٩ - ٨١) بخصوص تعيين موظف فرنسي في وزارة المالية بصفة مسؤول عن قسم الرواتب وذلك خلال جلسة يوم الرابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٩م اقر المجلس قانون من مادة واحدة سمح بموجبه للحكومة الايرانية بتكليف

المسيو هيس (Hess) بمرتب سنوي قدره خمسة الاف تومان لمدة عمل ثلاث سنوات قابلة للتجديد^(١١) وقد حصل مشروع القانون على تأييد اغلب نواب المجلس وكان على رأس المؤيدين النائب فيروز ابادي الذي اثنى على مقترح الاستقدام وابدى شكره لجهود وزارة المالية للسعي وراء ضبط نفقات ومدخولات الدولة ومراقبة سلم الرواتب لجميع موظفي الدولة^(١٢) . فالمعارضة لم يكن هدفها عرقلة تنفيذ سياسة الاستعانة بالموظفين الاجانب بقدر ما كانوا يرغبون في انتقاء اختصاصات نادرة اي بمعنى التركيز على النوع لا الكم .

واصل المجلس الوطني سياسته ازاء تحديث عمل المؤسسات المالية في ايران ، فخلال جلسة يوم السابع من تشرين الثاني عام ١٩٢٩م ناقش المجلس قانون استخدام متخصص مالي الماني الجنسية لتولي منصب رئاسة مكتب المحاسبة العام^(١٣) ، وادرج مشروع الاستقدام على جدول اعمال المجلس ونوقش من قبل بعض النواب ، بعضهم ابدى معارضته لنص القانون ومنهم النائب سيد يعقوب انواري الذي خشي بحسب وصفه "ان نكون المانيين في يوم من الايام" ، بسبب كثرة من تم توظيفهم من المتخصصين الالمان في جميع الاقسام والفروع والمؤسسات المالية في ايران^(١٤) ، مشدداً على ضرورة تنويع بلدان الموظفين الاجانب العاملين في البلاد ، وفي معرض رده قال محمد تدين^(١٥) رئيس المجلس ان الخبراء الماليين الالمان اكثر من غيرهم دراية وقدرة على ضبط الامور المالية وقال "اني عملت معهم عن قُرب ... ان النمط الحسابي الالمانى فريد من نوعه وهو يتلائم مع طبيعة عمل مؤسساتنا المالية والمصرفية .."^(١٦) واذاف انه يتفق مع مقترح النائب انواري بضرورة تنويع مصادر الخبراء والموظفين الاجانب وان الحكومة الايرانية ماضية بهذه السياسة واعطى امثلة بهذا الصدد حول توظيف مهندسين بلجيك وسويديين ومن سويسرا وفرنسا وغيرها من بلدان العالم الاوربي ، وبسبب كثرة المداخلات وابداء الرأي والرأي الاخر تم التأجيل على التصويت على نص القانون الى الجلسات اللاحقة^(١٧) . وفتح باب النقاش لمناقشة مسائل اخرى .

ثانياً : الموظفون الاجانب في قطاع الصناعة والزراعة :

اولى المجلس الوطني قطاعي الصناعة والزراعة اهمية بالغة ، نظراً لما كانا يشكلانه هذين القطاعين من اهمية بالغة في رفد موازنة الدولة واعدان محركين لاقتصاد البلد ، سيما وان ايران كانت تشتهر بمواردها الصناعية وكثرة الاراضي الزراعية ، علاوة على رغبة الشاه رضا بهلوي الذي وضع نصب عينيه تحديث جميع مؤسسات البلاد ومنها هذين القطاعين عبر الاستعانة بمجموعة من الخبراء الاجانب .

ففي جلسة يوم السابع من تشرين الثاني عام ١٩٢٦م شرع المجلس قانون استخدام موظفين اثنين الماني وامريكي لغرض التنقيب عن النفط والمعادن النفيسة وقد جاء القانون من اربع مواد نصت المادة الاولى منه على السماح لوزارة الاشغال العامة بالتعاقد مع شخصين اجنبيين احدهما متخصص بالمعادن وخبير في مسائل التعدين الماني الجنسية والاخر متخصص بشؤون النفط امريكي الجنسية حُددت مهامهم بوضع مخططات للتنقيب عن مناجم المعادن النفيسة وبيان الكلفة التقريبية لانشاء مشاريع استغلال تلك المعادن ، وقد حددت المادة الثانية مدة عملهم بثلاث سنوات ومرتب مائة وخمسين الف تومان سنوياً^(١٨) وقد واجه مشروع القانون تأييد من قبل اغلب اعضاء المجلس واثتوا على مسالة التنقيب عن المعادن النفيسة وعدوها خطوة في طريق تنويع مصادر الدخل القومي لايران في حين ابدى كل من النائبين السيد عراقي وشريعت زاده اعتراضهم على مبلغ المرتب السنوي للموظفين وطالبوا بتحديد اربعين الف تومان مرتباً سنوياً لهم ولم يُتخذ اي اجراء بهذا الخصوص خلال هذه الجلسة^(١٩) .

وخلال جلسة يوم الخامس والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٧م ناقش المجلس مقترح قدم من قبل وزارة الاشغال العامة استخدام الخبير الالماني مسيو مارتين (Monsieur Martin) للعمل في ايران لتأسيس معمل صهر الحديد في العاصمة طهران ، وقد جاء نص المقترح الذي صيغ على شكل قانون من اربع مواد سمحت المادة الاولى لوزارة الاشغال العامة باستقدام الخبير الموماً اليه لمدة عمل سنتين بمرتب عشرة الاف وثمانمائة تومان سنوياً مع ادراج نفقات وتكاليف نقله وسفره ضمن موازنة الوزارة^(٢٠) . وعندما طرح نص القانون للنقاش ابدى معظم نواب المجلس موافقتهم على تشريع نص القانون والموافقة على استخدام المسيو مارتن ، بسبب حاجة ايران الماسة الى استحداث مثل هكذا صناعات جديدة، اذ ادلى

النائب روحاني بخطاب قال فيه انه كان قد اطلع على السيرة العملية للخبير الالمانى وهو احد اشهر الخبراء الالمان في بلده وقد شغلت معظم مناقشات الجلسة ايضاح النتائج الايجابية التي تتبع سياسة استخدامهم على الواقع الصناعى في البلد^(٢١) .

وفي السياق ذاته ناقش المجلس بتاريخ الاول من كانون الثانى عام ١٩٢٨م مقترح قانون استخدام الخبير الالمانى مسيو هوفمان (Hoffman) موظفاً متخصصاً بعلم التعدين وقد حددت مهمته بوضع الخرائط لإجراء مسح شامل لمناطق التعدين والتقيب عن المعادن والنفط في ايران وقد جاء قانون التوظيف من خمس مواد حددت المادة الثانية مدة عمله بثلاث سنوات فقط وبمرتبة ثلاثة الاف تومان سنوياً اضافة الى نفقات النقل والسكن بمعدل ستمائة تومان^(٢٢) وعندما طرح محمد تدين رئيس المجلس مشروع القانون للتصويت ابدى النائب بامداد اعتراضه وقال بالنص "اننا سبق وان استقدمنا خبراء في مجال اجراء المسح وتصميم الخرائط غير انهم لم يقدموا خدمات تذكر في مجال عملهم ... نعم ليس لدينا خبرات في هذا المجال ولكن هذا لا يعنى اننا نخصص اموال في غير محلها ... ان جل ما قام به هؤلاء الخبراء لا يعادل مائة تومان ..."^(٢٣) واذاف ان الحكومة لم تبخل عليهم من حيث الأكل والملبس والسكن والمرتبات والمخصصات "حتى اننا خصصنا لهم مرافقين ومترجم ولكن ما النتيجة؟ انهم يجلسون لساعات طويلة خلف مكاتيبهم من دون عمل ..."، في حين طالب النائب ياسائى ان تضمن فقرة ضمن نص القانون تلزم الوزارة المتعاقدة مع اي موظف اجنبى بعدم فسخ عقد خدماته الا بعد موافقة المجلس الوطنى لأنه وبحسب قوله ان الكثير من اولئك الخبراء يتم فسخ عقودهم بعد عام تقريباً من ابرام العقد وهو مخالف لنص القانون الذى شرع بهذا الخصوص، وبعد مناقشات مطولة تم التصويت على مشروع القانون بواقع ٧٣ صوت من اصل ٩٣ صوت^(٢٤) .

احتلت الصناعة المرتبة الثانية بعد المؤسسة العسكرية ضمن اولويات رضا شاه وكانت تعد من وجهة نظره احدى الوسائل المهمة لتحقيق استقلال البلد اقتصادياً ، فلا غرو ان تبذل الحكومة الايرانية والمجلس الوطنى جهوداً استثنائية لتأمين تحقيق هذه الغاية ، سيما تنفيذ مشاريع ادخال عدد من الصناعات الجديدة

في البلاد ومنها صناعة الورق . فبتاريخ الرابع والعشرين من حزيران عام ١٩٢٨م صوت المجلس بعد مناقشة مطولة على قانون من مادة واحدة تتيح استخدام ماريو رويدا (Mario Rueda) وهو مهندس ايطالي لوضع الخطط اللازمة لإنشاء مصنع ورق في العاصمة طهران لمدة ستة اشهر بمرتب خمسمائة تومان اضافة الى مخصصات نقل وسفر وسكن بمعدل ستمائة تومان^(٢٥) وقد قدم رئيس المجلس قراءة مقدمة لنص القانون جاء فيها "مع اهتمام كبار ساسة البلاد ومتنفيذها بإنشاء مصنع للورق في ايران وبناءً على الدراسات التي اجراها مكتب الاشراف التابع للمجلس الوطني تم تقديم طلب الى نواب المجلس للموافقة على استخدام خبير ايطالي الجنسية متخصص لوضع اسس بناء معمل للورق .."^(٢٦) واذاف التقرير ان مكتب الاشراف انف الذكر كان قد استحصل الموافقات الرسمية من قبل وزارة المالية لضمان التخصيص المالي للخبير وبناء المصنع ، ويعد تقديم هذا المشروع من بين ابرز واهم المشاريع التي قدمت لمجلس الشورى والذي حصل على موافقة اغلب النواب حتى بالنسبة لنواب المعارضة ومنهم النائب فيروز ابادي الذي بدى متفائلاً ومسوراً لصياغة نص القانون وقال في معرض حديث له ما نصه "انا سعيد جداً وليس لدي ما اقله بخصوص نقد او معارضة القانون" وبالنتيجة تمت الموافقة على نص القانون بواقع ٧٠ صوت من اصل ٧٧ صوت^(٢٧) .

وبعد انقضاء مدة عقد المهندس الايطالي ماريو رويدا المشار اليه اعلاه وخلال جلسة يوم الرابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٩م ناقش المجلس مشروع قانون من مادة واحدة لتمديد عقده لمدة عمل خمسة اشهر لاستكمال بناء مصنع الورق في العاصمة طهران^(٢٨) وقد عقب النائب سيد يعقوب انواري عبر خطاب قال فيه ان المدة السابقة التي عمل بها الخبير الايطالي لم تصل تقارير حول طبيعة عمله الى مجلس الشورى واذاف كيف لأعضاء المجلس ان يوافقوا على تمديد عمله ما لم يطلعوا على عمله السابق وتقييمه ، وقد نال مقترحه تأييد بعض نواب المجلس وبالخصوص نواب المعارضة ، في حين اثنى النائب ارباب كيخسرو على عمل ماريو رويدا وقال في معرض دفاعه عن مقترح التمديد ان من بين افضل واهم المشروعات التي صيغت داخل المجلس الوطني كان مشروع انشاء معمل ورق في ايران وانه

كان على اطلاع تام بما قام به بالتعاون مع وزارة الأشغال وقسم حماية الغابات لإجراء مسح كامل لنوعية الأشجار التي من المتوقع استخدامها في صناعة الورق ، و اضاف بهذا نكون قد حققنا اكتفاءً ذاتياً وليس لنا حاجة لاستيراد مادة الورق من الخارج ، ووجه كلامه لنواب المعارضة بالقول "اعطوه فرصة جديدة وأنا على يقين تام ان ايران سنتمكن من توريد كميات كبيرة من الورق الى الاسواق الخارجية ...".^(٢٩) وفي نهاية المطاف تم التصويت بالإجماع بواقع ٩٧ صوت من اصل ٩٧ كانوا حاضرين الجلسة^(٣٠) .

اما في مجال قطاع الزراعة التي كانت تشكل احد الاعمدة المهمة لدعم الاقتصاد الوطني الايراني وكان لدى الشاه رغبة واضحة في تطوير هذا القطاع وتحسين واقع الفلاح الايراني وطرق الانتاج ، وذلك عن طريق توزيع معظم المساحات الزراعية البور على الفلاحين واستيراد الآلات والمكائن الزراعية وتنظيم العلاقة بين الفلاح والمالك^(٣١) .

كان لمجلس الشورى الوطني دور واضح بخصوص ادخال مشاريع وطرق زراعية جديدة وصنوف نادرة من المحاصيل الزراعية عن طريق الاستعانة بخبرات الموظفين الاجانب ، فخلال جلسة يوم السادس من حزيران عام ١٩٢٩م قدمت لجنة الموازنة النيابية دراسة حملت الرقم (٢٤٨٠) تضمنت تقرير حول ما جاء بتوصية وزارة الأشغال العامة بخصوص توظيف مهندسين اجانب متخصصين بزراعة الشاي وناقش المجلس صياغة قانون استقدام اربعة مهندسين زراعيين من جمهورية الصين متخصصين بزراعة محصول الشاي لمدة ثلاث سنوات عمل في ايران بمرتب مائة وثمانون تومان شهريا لكل شخص^(٣٢) وقد طرح نص القانون المصاغ على جدول اعمال الجلسة لمناقشته وابدى الكثير من النواب ترحيبهم به ، غير ان البعض ابدى مقترحاً اضيف الى نص القانون وكان من بينهم النائب ياسائي الذي اقترح اضافة فقرة تُلزم البعثة الهندسية الصينية تدريب عدد من المزارعين الايرانيين على طرق زراعة الشاي ، في حين رحب النائب فيروز ابادي بالفكرة واعتبرها خطوة بالاتجاه الصحيح في مجال توفير احتياجات البلد والاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية مما يقلل من سياسة استيراد هذه المادة وسواها ، وتم تمرير المشروع بواقع ٩٤ صوت من اصل ٩٨ صوت^(٣٣) . وخلال الجلسة ذاتها و وفقاً لتقرير لجنة الموازنة العامة رقم

(٢٤٨٢) الخاص بمقترح توظيف اربعة فرنسيين متخصصين بالأمور الزراعية وتربية الماشية ، وجاء

نص القانون من اربع مواد فصلت المادة الاولى مجالات المتخصصين بالاتي :

١- متخصص في تدريس علم النبات وانشاء الحدائق وتنظيم الغابات .

٢- متخصص بتعليم البستنة والتدريب في مجال التطعيم

٣- طبيب بيطري في علم الحيوان للتوظيف في معهد الاشراف الفني التابع لقسم تدريب وتدجين

الحيوانات

٤- طبيب متخصص بعلم الجراثيم وتصنيع المصول لرئاسة معهد مكافحة الافات الحيوانية وتدريس علم

الجراثيم في معهد الفلاحة واقامة دورات لتدريب الاعضاء فنياً في مجال صناعة المصل .

في حين حددت المادة الثانية من القانون مرتب كل خبير بتسعة عشر الف تومان سنوياً^(٣٤).

واجه المقترح معارضة من قبل بعض نواب المجلس وابدى النائب فيروز ابادي اعتراضه بالقول انه يجب

على الحكومة الايرانية البدء بتحسين وضع الفلاح الايراني قبل الاستعانة بخبرات متخصصين اجانب

لتطوير الواقع الزراعي نظرياً لا عملياً ، كما انه طالب ببيان الموقف المالي وهل ان لجنة الموازنة العامة

النيابية قادرة على تأمين مخصصات البعثة ، وكان جواب اللجنة المالية بأنها قد سلمت وزارة الاشغال

تقريراً بالموافقة المبدئية لتوفير الاعتماد المالي ، عليه وفي نهاية المناقشة تم تمرير القانون بصيغته

النهائية بواقع ٧١ صوت من اصل ٩٥ صوت^(٣٥) .

وخلال جلسة يوم السابع من ايلول عام ١٩٣٠م ناقش المجلس مقترح لوزارة الاقتصاد الوطني^(٣٦)

بخصوص توظيف مهندس فرنسي متخصص بشؤون الغابات لمدة عمل ثلاث سنوات بمرتب سبعة الاف

دولار سنوياً اي ما يعادل عشرة الاف تومان ، وقد عد المبلغ نقطة اعتراض من قبل نواب المجلس

وطالبوا بتخفيضه ، في حين قدم البعض مقترح اضافة محور مهم ضمن نص القانون نص على "الزام

وزارة الاقتصاد الوطني وبالتنسيق مع وزارة المعارف بفتح قسم الفلاحة في المدارس الثانوية لتدريب

المتخصصين في شؤون الغابات وتنظيمها"^(٣٧) وبنهاية المطاف تم تمرير نص القانون بعد اجراء تعديل على مواده واخرجه بالشكل النهائي من خمس مواد بواقع ٦١ صوت من اصل ٧٧ صوت^(٣٨) . شجعت مواقف المجلس الوطني الاخيرة القائمين على وزارة الاقتصاد الوطني بالمُضي قُدماً بتقديم مقترحات قوانين لاستخدام موظفين اجانب لتطوير جميع قطاع الصناعة في ايران فخلال جلسة يوم الثالث من تشرين الثاني عام ١٩٣٠م ناقش المجلس مقترح وزارة الاقتصاد الوطني بخصوص توظيف مهندس الماني متخصص بأمور التعدين والتنقيب وعامل الماني بالتخصص ذاته ، وجاء في مقترح التوظيف ان مدة عمل المهندس ومساعدته عامين اثنين يكون محور عمله التنقيب عن المعادن واستخراجها^(٣٩) وحال مناقشة مواد المقترح اعترض النائب سيد يعقوب انواري على التقرير وقال ان الحكومات السابقة سبق وان قامت بتوظيف خبراء متخصصين بمجال التنقيب عن المعادن والتعدين غير انهم لم يقدموا شيء يذكر بل العكس من ذلك كانوا "بمثابة عبئ على ميزانية الدولة" وطالب ان يوضح نائب وزير الاقتصاد مرتضى قلب بيات الذي كان حاضراً الجلسة عبر دراسة شاملة نوع العمل الذي سيقوم به الموظف الالمانى والنتائج المترتبة على عمله ، في المقابل ابدى النائب فيروز ابادي اعتراضه على توظيف العامل الالمانى وقال ما هي الصفة او الشهادة التي يحملها عامل اجنبي يتم توظيفه للعمل في ايران ، وازاف اننا لسنا بحاجة الى توظيف عمال فلدينا ما يكفي من الايدي العاملة ، غير انها كانت نقاشات نظرية اكثر منها عملية من الممكن ان تؤخذ بالحسبان ، فبعد مناقشات مطولة بين النواب تم التصويت على نص المشروع بواقع ٥٩ صوت من اصل ٨٢ صوت^(٤٠) .

المبحث الثاني: الموظفون الاجانب في القطاعات الاجتماعية (التعليم - الصحة):

اولاً : قطاع التعليم :

سعت حكومة رضا شاه بهلوي الى تحديث مؤسسات التعليم بمختلف مراحلها واشكاله، والعمل على الغاء ارتباطاته بالمؤسسة الدينية بشكل تام ، فقد اهتم الشاه بالدرجة الاولى بالتعليم الابتدائي وافر قانون اصبح بموجبه مدة التعليم فيها ست سنوات كما انه قدم الحوافز المادية لكل من يرغب بالالتحاق الى المدارس

العالية والمعاهد المدنية والعسكرية ، علاوة على تغيير بعض مقررات والمواد الدراسية في المدارس الثانوية وادخل مواد تعليمية جديدة منها التربية الرياضية والاهتمام برسالة البعثات الطلابية الى الجامعات الاوروبية وغيرها من القرارات الاخرى التي انعشت الواقع التربوي والتعليمي وحدثت اسس وقواعد بناء منظومة تعليمية اسوة بالدول الاوروبية^(٤١) . ولم يكن بمقدور تلك التشريعات والقرارات ان تأخذ حيزها الطبيعي في دوائر الدولة الحكومية الا بعد الاستعانة بخبرات اجانب متخصصين في مجال تنمية قدرات المعلمين والمدرسين وادخال علوم جديدة كانت ايران تفتقر اليها وكان رضا شاه مدرکاً ان تحديث المجتمع الذي كان يصبوا اليه لا يتم الا بتحديث التعليم وتطوير قدرات وخبرات القائمين عليه ولا يمكن تحقيق ذلك الا بالاستعانة بأصحاب الاختصاص من الاوربيين .

لذا نرى ان اغلب جلسات المجلس بدورتيه السادسة والسابعة كانت قد خصصت لمناقشة الواقع التعليمي وتطوير مؤسساته ، وكان ممثلو الشعب يؤكدون بأستمرار أن التعليم هو الأساس الجوهرى للتقدم الحضارى، سيما وان البلاد كانت تعاني في السابق من تخلف وتدهور جميع مؤسساتها التعليمية بالرغم من تشريع قوانين وقرارات تخص الواقع التعليمي في البلاد ، سيما التخصصات النادرة التي كانت تعاني منها المؤسسات التعليمية في ايران .

ففي الاول من اذار عام ١٩٢٧م ناقش المجلس قانون استقدام الفرنسي اندريه هيس (Andre Hess) مديراً لمدرسة الحقوق في العاصمة طهران وقد جاء نص مقترح القانون من خمس مواد نصت المادة الاولى السماح للحكومة الايرانية التعاقد مع الموماً اليه لمدة عام واحد في مدرسة الحقوق بمرتبة اربعة الاف تومان سنوياً ، واعطت المادة الخامسة صلاحيات للحكومة الايرانية بتحديد شروط عمل الخبير الفرنسي وفق احكام ومواثيق التعاقد الاجنبي^(٤٢) وعندما طرح المقترح للنقاش كان اول المعارضين لمشروع القانون النائب فيروز ابادي الذي ادلى بخطاب طويل قال فيه انه مع تطوير وتحديث المؤسسة التعليمية في البلاد غير انه كان من الاجدر بحسب رايه ان يكون لمتقفي وتربوي البلاد الحصة الاكبر في التوظيف والعمل في مؤسسات الدولة ولفقت نظر رئاسة المجلس الى اهمية الابتعاث العلمي وقال "ان ترسل

الحكومة خريجي المدارس والمعاهد الايرانية للتدريب في الخارج افضل من الاستعانة بالأجانب"^(٤٣) ، بعدها توالى ردود افعال بعض النواب ازاء خطاب النائب فيروز ابادي وكان على رأسهم النائب سيرواني عضو اللجنة المالية النيابية الذي ايد مقترح ابادي لكنه عقب بالقول "نعم ان الدولة ترغب في تطوير قدرات خريجي ايران غير ان ذلك يتطلب وقتاً اننا في الوقت الحالي بحاجة ماسة خبرة هؤلاء الاجانب" في حين ابدى النائب محمد علي كازروني اعتراضه على نص مشروع القانون وقال بالحرف الواحد "كما انني كنت معارضاً في السابق لمثل هكذا توجهات انا الان اجعل نفسي في خانة المناهضين لهؤلاء الخبراء الاجانب انني كنت على اطلاع تام بما قدمه هؤلاء الاجانب ... لقد التقيت بالعديد من ابناء تلك المدارس والمعاهد الحكومية وأخبروني انهم لم يستفيدوا من وجود الخبراء الاجانب"^(٤٤) وفي سبيل انهاء الجدل طرح المشروع للمصادقة وتمت الموافقة عليه بأغلبية اصوات النواب^(٤٥) .

كان توجه الشاه رضا بهلوي نحو تأسيس نظاماً تعليمياً علمانياً على الطرز الاوربية ابتداءً من شكل المناهج والمقررات الدراسية وطباعتها وانتهاءً بوسائل تحقيقها والابتعاد عن الانظمة التعليمية التقليدية التي كانت تتحكم بمناهجه وطرق تدريسه المؤسسة الدينية ، لذا كان توجه مجلس الشورى الوطني بهذا الخصوص انطلاقاً من دعوة الشاه الى تأييد جميع مشاريع التعليم الاوربي بما فيها الاستعانة بخبرات اجنبية بغض النظر عن مواقف قوى المعارضة .

وبناءً على تقريرين قدما من قبل لجنة الشؤون الخارجية النيابية ولجنة التعليم النيابية بخصوص توظيف الفرنسي المسيو دولابوس (Dolabos) ناقش المجلس الوطني مشروع توظيف الموما اليه خلال جلسة يوم السابع عشر من ايار عام ١٩٢٧م وافر قانون توظيفه للعمل مدرساً في مدرسة الحقوق العليا لمدة عام واحد بمرتب اربعة الاف تومان سنوياً مع اضافة مصاريف قدرها ثلاثمائة تومان كمصاريف نقل وسفر^(٤٦) ، وحال طرح المشروع للتصويت ابدى النائب سيد يعقوب انواري اعتراضه على استقدام موظفين اجانب للتدريس في مدرسة الحقوق التي قال انها الى الان لم تستكمل جميع مراحلها وانه لطالما طالب خلال الدورات السابقة بضرورة تحديث برامج ومقررات المدرسة على اعضاء المجلس^(٤٧) غير انه

وبحسب قوله لم يتم النظر بمقترحاته، كما طالب بضرورة تحديث الهيكلية الادارية للمدرسة واستكمال بنائها قبل الشروع باستقدام المعلمين الاجانب للتدريس فيها ، شاركه الرأي النائب فيروز ابادي الذي كرر مطالبته بخصوص الاستعانة بخبرات ابناء البلد عوضاً عن الاستعانة بالأجانب ، في حين وجد مشروع القانون دفاعاً مستميتاً من قبل بعض اعضاء المجلس لتميريه والتصويت عليه وكان على رأس هؤلاء النواب المؤيدين النائب مرتضى قلي بيات الذي اعرب عن ترحيبه لطرح هكذا مشروعات قوانين وقال ان البلاد تمر بثورة حقيقية في مختلف مجالات الحياة وان قطاع التعليم جزء حيوي لا بد من ايلاء اهمية كبرى له و اضاف "اذا اريد لإيران ان تصل لمصاف الدول المتطورة فلا بد من تأسيس قاعدة علمية حديثة نكتسب من ورائها خبرة حضارات كانت قد سبقتنا اشواطاً في مجال التعليم ..."^(٤٨) وفي نهاية المطاف تم التصويت على قبول القانون بواقع ٦٣ صوت من اصل ٩٨ صوت^(٤٩) .

وضع المجلس الوطني في مقدمة اولوياته الاهتمام ب جلب الخبرات التعليمية الاجنبية في مجالات تخدم سوق العمل ومنها تطوير قطاع الصناعة الذي لطالما عانى من التخلف والتدهور خلال العقود السابقة ، فخلال جلسة يوم الثامن من ايلول عام ١٩٢٧م اقر المجلس قانون توظيف اثنين من المدرسين الالمان للعمل في المدرسة الفنية الالمانية^(٥٠) واثنين من المدرسين الفرنسيين للعمل في مدرسة الحقوق والعلوم السياسية ، وقد جاء القانون من خمس مواد ، سمحت المادة الاولى لوزارة المعارف باستقدام مدرسين اثنين يحملون الجنسية الالمانية للعمل بصفة مدرسين لمواد الرياضيات و هندسة الآلات ومعلمين اثنين فرنسيين للعمل بصفة مدرسين لمدرسة الحقوق لمدة عمل ثلاث سنوات بمرتب اربعة الاف تومان سنوياً ، وخولت المادة الخامسة من نص القانون وزارة المعارف بتجديد عقد عملهم من عدمه^(٥١) ، وكان الهدف من وراء طرح هكذا مشاريع هو حاجة ايران الماسة لمثل هكذا تخصصات نادرة وبالتالي سوف ينعكس ايجاباً على توفير فرص عمل لخريجي تلك التخصصات وفتح مشاريع صناعية جديدة تنعش السوق اولاً وتقلل من حجم البطالة ثانياً ، وكالعادة كانت المعارضة بالمرصاد ، وكان على رأس المعارضين النائب فيروز ابادي الذي ابدى امتعاضه من كمية التخصيصات المالية وحجم المبالغ المخصصة كمرتبات ومصاريف للبعثة

غير ان اصوات المعارضة كما ذكرنا في السابق لم تؤخذ بعين الاعتبار ، وحال طرح القانون للتصويت تمت الموافقة على نصه بواقع ٦٦ صوت من اصل ٧٤ صوت كان حاضراً الجلسة^(٥٢) .

وفي سياق توظيف خبرات خريجي المدارس الايرانية في سوق العمل ، ناقش المجلس خلال جلسة يوم السابع عشر من نيسان عام ١٩٢٨م قانون من مادة واحدة مضمن باربع فقرات سمح لوزارة المعارف استخدام وتوظيف معلمين اثنين المانيي الجنسية متخصصين بأمر النجارة والحدادة للعمل في المدرسة الفنية الالمانية - الايرانية احدهما يوظف بصفة مديراً فنياً للمدرسة لمدة عمل ثلاث سنوات بمرتب الف واربعمئة تومان سنوياً مع اضافة مبلغ قدره ثلاثمئة تومان كمصاريف نقل وسفر^(٥٣) رحب اغلب نواب المجلس بنص القانون غير ان البعض طالب بتضمين فقرة تنص على الزام البعثة الاجنبية بتدريب الطلاب الايرانيين المتخرجين على ممارسة الاعمال الفنية كالنجارة والحدادة للاستفادة من خبراتهم في المستقبل عوضاً عن الاستعانة بالأجانب ، وبعد تدوين ملاحظات جميع النواب تم التصويت على نص القانون بواقع ٩٢ صوت من اصل ٩٧ صوت^(٥٤) .

واصل المجلس تقديم مشاريع التعاقد مع الخبراء الاجانب لتحديث المؤسسات التعليمية والتركيز على تخصصات علمية دون غيرها ، فخلال جلسة يوم التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٢٨م ناقش المجلس مقترح مقدم من قبل لجنة المعارف النيابية بإدخال تدريس مقررات ومناهج مستحدثة تتعلق بجغرافية وتاريخ ايران وتأسيس متاحف تعنى بالاهتمام بآثار ايران وتاريخها وقد قدمت بهذا الخصوص جملة مقترحات للاستعانة بخبرات اجانب متخصصين بهذه المجالات ، اذ شهدت الجلسة مناقشة قانون من ست مواد سمح للحكومة الايرانية الاستعانة بخبرات خبير فرنسي متخصص بعلم الاثار وادارة المتاحف لمدة عمل خمس سنوات من تاريخ امرار العقد داخل قبة المجلس الوطني بمرتب اثنا عشرة الف تومان سنوياً ، وحدد المجلس مهامه بالإضافة الى ادارة المتاحف مهمة التنقيب عن الاثار^(٥٥) ولم يواجه مشروع القانون اي معارضة تذكر او ابداء رأي او مقترح لذا تم التصويت عليه بأغلبية اصوات النواب^(٥٦) .

وفي السياق ذاته وخلال جلسة يوم الرابع والعشرين من ايار عام ١٩٢٨م اقر المجلس قانون من خمس مواد اتاح لوزارة المعارف استقدام البروفيسور الالمانى ارنست هرتسفلد (Ernst Herzfeld) معلماً لمادة تاريخ ايران القديم والاثار والجغرافية التاريخية للتدريس في مدرسة دار الفنون^(٥٧) لمدة عمل ثلاث سنوات من تاريخ المصادقة على نص القانون داخل قبة المجلس بمرتب ستة الاف تومان سنوياً^(٥٨) ، وتم التوصيت على الصياغة النهائية لنص القانون بمعدل ٥٠ صوت من مجموع ٦٨ صوت كان حاضراً الجلسة^(٥٩) .

اولى المجلس الوطني التعليم الثانوي اهمية قصوى وقد قدم الشاه بخصوص تطوير واقع هذه المدارس مجموعة من المغريات من بينها الاعفاء عن الخدمة العسكرية لمن يرغب بمواصلة تعليمه الثانوي ، كما اوعز لوزارة المالية بزيادة المخصصات المالية لتحديث هذه المدارس، وبناءً على ذلك شرع المجلس جملة قرارات من شأنها تطوير عمل المدارس الثانوية في ايران . فخلال جلسة يوم الثالث من حزيران عام ١٩٢٨م وبناء على تقرير لجنة المعارف النيابية تمت مناقشة قانون من مادة واحدة نصت على اجازة وزارة المعارف باستقدام سبعة معلمين فرنسيين كموظفين لادارة المدارس الثانوية في العاصمة لمدة عمل ثلاث سنوات على ان لا تتجاوز مرتباتهم السنوية ٢٦ الف تومان^(٦٠) وقد جرى مناقشة نص القانون خلال الجلسة وابدى النائب سيد يعقوب انواري اضافة مقترح لنص القانون نص على تقسيم اختصاصات المعلمين وفقاً لحاجة المدارس الايرانية من التخصصات النادرة جاء كالاتي (اثنين متخصصين بمجال الطب ، واحد لمدرسة العلوم السياسية ، ومعلم لمادة الاقتصاد ، ومعلمين اثنين لمدرسة المعلمين ، واداري واحد) في حين عارض النائب بإمداد نص المقترح وقال في معرض حديث طويل جاء فيه ان كان ولا بد من استقدام موظفين اجانب للعمل في مدارسنا فالأجدر ان نختار تخصصات نادرة غير متوفرة داخل ملاكاتنا التعليمية والتربوية كعلم الرياضيات مثلاً وغيره من العلوم الاخرى ، غير انه في نهاية المطاف تم التصويت على نص القانون مع تضمين مقترحات بعض النواب بواقع ٥٧ صوت^(٦١) .

ان استمرار سياسة المجلس بالاستعانة بالموظفين المعلمين والمدرسين الاجانب جاء نتيجة لتردي اوضاع المعلمين الايرانيين ، فالكثير من ابناء هذه الشريحة لم تكن مرتباتهم تجري بصورة مستمرة وان حصلوا عليها كانت لا تكفي اجور نقل وسكن وملبس وضرائب ، لذا فقد ادت هذه الاوضاع الى ترك اعداد كبيرة منهم مهنة التدريس^(٦٢) . وليس هذا فحسب ، بل ان المستوى العلمي للكادر التعليمي للايرانيين كان متدني للغاية حتى بالنسبة للمتخصصين والاداريين ، وعليه شرعت الحكومة الايرانية بأعداد خطط لتدريب مهارات وقدرات الكوادر التعليمية عن طريق الاستعانة بالخبرات الاجنبية . فعلى سبيل المثال وخلال جلسة يوم الثاني عشر من اب عام ١٩٢٨م اقر المجلس قانون من مادة واحدة تتيح لوزارة المعارف استخدام ثمانية معلمين فرنسيين متخصصين بمجالات مختلفة لتدريب الكادر التربوي والخريجين الايرانيين واقامة ورش عمل ودورات تنموية في مجال التدريس والقاء المحاضرات وادارة الصف ، وقد الزم مجلس الشورى الوطني وفق القانون موضوع النقاش وزارة المعارف بترجمة جميع الدورات التي تلقيها البعثة الى اللغة الفارسية وتعميمها على جميع ادارات المدارس في عموم الولايات الايرانية ، وقد فصل القانون مدة عمل البعثة لثلاث سنوات بمرتب ٢٢ الف تومان سنوياً تضاف اليها مخصصات لم تحدد كمصاريف نقل وسكن^(٦٣) وحال طرح المشروع للمناقشة والتصويت ابدى اغلب نواب المجلس موافقتهم على مشروع القانون ومنهم النائب شيرواني والنائب احتشام زاده وقد شجعت تلك نائب وزير المعارف الذي ادلى بخطاب قال فيه ان المدارس في ايران بحاجة ماسة الى خبرات وتخصصات علمية نادرة من قبيل تخصص ادارة الصف واقامة الندوات التدريبية في مجال العلوم النفسية والتربوية وهي تخصصات غير متوفرة في ايران ، كما ان الخطط التربوية والتعليمية في المدارس الثانوية بحاجة الى تحديث وتطوير اسوة ببقية الدول الاوربية المتقدمة وعليه كان مشروع القانون المقدم سلفاً لرئاسة المجلس في محله ، وقد شغلت مناقشة نص القانون معظم اوقات الجلسة وفي ختامها تم التصديق على نص القانون بواقع ٥٨ صوت من اصل ٧٦ صوت^(٦٤) .

واصل المجلس رفد المؤسسات التعليمية الإيرانية بمختلف التخصصات العلمية النادرة وفسح المجال امام اكبر قدر ممكن من المتخصصين الاجانب لتحديث انظمة ومقررات ومناهج وزارة المعارف. فخلال جلسة يوم العاشر من اب عام ١٩٣٠م ناقش المجلس قانون مقدم من قبل لجنة المعارف النيابية نص على توظيف كل من الدكتور هنري اشترنك (Henry) ومسيو هونل (Honel) مدرسين المانيين متخصصين بعلم الرياضيات للتدريس في المدرسة الصناعية الحكومية والمدارس الثانوية في مركز العاصمة طهران لمدة ثلاث سنوات عمل قابلة للتديد بمرتب اربعة الاف وثمانمئة تومان سنوياً^(٦٥) ويبدو ان مثل هكذا مشاريع ومقترحات كانت محل ترحاب من اغلب اعضاء المجلس ، اذ نال المقترح موافقة الاغلبية النيابية بما فيها نواب المعارضة وابدى النائب فيروز ابادي تأييده لمشروع القانون وشد على يد لجنة المعارف بتقديم مشاريع مشابهة سيما وان المشار اليهم في عقد التوظيف يحملون تخصص نادر او من بين التخصصات التي كانت ايران بحاجة اليها ، وقال "انا شخصياً ممتن من عمل جميع اولئك الاجانب الذين يحملون تخصصات غير تقليدية ... انا يوماً من الايام ذهبت الى المدرسة الصناعية الحكومية فرأيت بأمر عيني ما يقوم به المدرسون الاجانب من لقاء انفسهم من عمل جيد يكافؤن عليه"^(٦٦) ، وحال تقديم نص المواد الخمس للقانون للتصويت حظيت بموافقة ٦٥ صوت من اصل ٨٥ صوت^(٦٧) .

كان من النتائج الفعلية لسياسة المجلس الوطني بخصوص تحديث المؤسسات التعليمية وتطوير مناهجها ان زادت نسب المتعلمين ١٢ مرة عما كان في السابق واصبح عديد المدارس حتى نهاية حكم رضا شاه عام ١٩٤١م ٢٣٣٠ مدرسة اضافة الى المدارس العالية والمعاهد وتطوير قطاع الكليات واضحت الفئات المتخرجة من تلك المدارس من بين ابرز النخب المثقفة التي كان لها وزن اجتماعي وسياسي في البلاد بفضل اطلاعها على مهارات تدريس حديثة ومتطورة مشابهة لمدارس اوربا الحديثة^(٦٨) .

ثانياً : الموظفين الاجانب في قطاع الصحة .

كان الواقع الصحي في ايران خلال العهد القاجاري متدهور للغاية ويعاني الكثير من المشكلات في مقدمتها الاهمال الحكومي ، وان تدني الواقع التعليمي كان قد ادى الى قلة الكوادر المتخصصة ، علاوة

على انعدام الثقافة الصحية كان من بين ابرز الاسباب التي ادت الى انتشار العديد من الامراض والابوئة^(٦٩). ولعل ابرز المراكز والمؤسسات الصحية التي شهدتها البلاد كان المستشفى الحكومي عام ١٨٥٠م التي كانت تحوي اربعمائة سرير^(٧٠)، وكانت ابرز التطورات التي شهدتها ايران على مستوى الخدمات الصحية هو تشكيل مجلس الصحة العام عام ١٩٠٤م الذي حددت مهامه بأنشاء الحجر الصحي ومراقبة حالات انتشار الابوئة والامراض التي كانت متفشية في ايران^(٧١).

وعليه فقد اولى المجلس الوطني الايراني الامور الصحية وتطوير المؤسسات الصحية اهمية كبيرة، ولعل من بين ابرز خطط المجلس كانت الاستعانة بخبرات الاجانب لتحديث هذا القطاع وتطويره، ولا شك أن تأمين كوادر طبية من أهم المعوقات لأي محاولة لتحسين الجانب الصحي ومكافحة الأمراض وهو ما وقع على اكتاف المجلس الوطني.

فخلال جلسة يوم العشرين من كانون الثاني عام ١٩٢٧م اقر المجلس قانون توظيف الدكتور كراندل (Crandall) فرنسي الجنسية للعمل في معهد باستور الطبي وقد جاء مشروع القانون من ثلاث مواد نصت المادة الاولى السماح للحكومة الايرانية بالتعاقد مع الخبير الطبي الفرنسي للعمل بصفة مديراً فنياً وادارياً للمعهد فيما حددت المادة الثانية من القانون مرتبه خمسة الاف تومان سنوياً لمدة عمل ثلاث سنوات^(٧٢)، وكانت مثل هكذا مشاريع محل تشجيع وتقدير من قبل اعضاء المجلس، وكانوا يبادرون الى تثمين مثل هكذا مقترحات وقوانين كانت ايران بأمس الحاجة اليها، وقد أضيفت فقرة لنص القانون نصت على تكليف المومأ اليه بالإضافة الى عمله بمهام تدريب وتعليم الكوادر الطبية عن طريق اقامة الدورات وورش العمل والقاء المحاضرات على طلبة المدارس الطبية، وحال طرح نص القانون للتصويت تمت الموافقة عليه بواقع ٨٣ صوت من مجموع ٩٩ صوت كان حاضراً وتمت اضافة ملاحظة لنص القانون وهي السماح لوزارة المالية بصرف مبلغ مقداره الف تومان كمصاريف سفر ونقل للخبير الفرنسي^(٧٣).

لم تقتصر مواقف المجلس بتحديث وتطوير المؤسسات الصحية التي تعنى بالطب البشري فحسب، بل كانت مسألة احتواء الامراض والافات الزراعية والحيوانية من بين اولويات عمل المجلس بهذا الخصوص

، ففي جلسة يوم الثالث عشر من شباط عام ١٩٢٧م اقر المجلس قانون سمح بموجبه التعاقد مع خبير امريكي لم يُسيمه للعمل في معهد مكافحة الافات الحيوانية^(٧٤) وقد جاء القانون من ست مواد نصت المادة الاولى منه على السماح لوزارة المالية بدفع مبلغ قدره ٥١٥٨٤ الف تومان لوزارة الفلاحة والتجارة كجزء من موازنة الوزارة الاخيرة لمعهد الافات الحيوانية ، فيما جاء في المادة الثانية الزام وزارة الفلاحة والتجارة بمكافحة جميع الافات التي كانت قد اصابته الثروة الحيوانية وتحسينها ومنع انتقال العدوى من مدينة لاخرى ، فيما سمحت المادة الثالثة باستقدام الخبير الامريكي وخصصت مهامه بأستخدام الامصال الناجحة بهذا الخصوص بمرتب ٦٥٠٠ تومان سنوياً^(٧٥) . وحال طرح نص القانون للمصادقة عليه ابدى عدد من النواب اعتراضهم على الية تطبيق قوانين التعاقد السابقة ، وكان على راس هؤلاء النواب النائب سيد يعقوب انواري الذي قال انه كان على اطلاع تام بعمل جميع الموظفين المتخصصين بالمجال الطبي الذين سبق وان عملوا في معهد مكافحة الافات الحيوانية وان بعضهم قام بعمل جيد يحسب له غير انهم لم يتلقوا جميع مرتباتهم بموجب عقد التعاقد ، وازاف ان على الدولة ان تدفع جميع مستحقات الموظفين السابقين بعد ذلك تتجه للاستعانة بخبراء جدد مما يؤثر على طبيعة عملهم ويجعلهم متهاونين في تنفيذ المهام المكلفين بها ، وقد رد النائب شيرواني عضو اللجنة المالية النيابية بأن الاطباء البيطريين الذين اشار اليهم النائب يعقوب انواري لم يرسلوا اية تقارير عن طبيعة عملهم ولم يطلعوا الجهات المعنية بما قاموا به من نشاطات وعليه تم الغاء نص التعاقد معهم ، ولم يطول الجدل والمناقشة بخصوص الموافقة على مشروع نص التعاقد لذا تم التصويت عليه باغلبية اصوات النواب بواقع ٨٣ صوت من مجموع ٩٨ صوت^(٧٦).

وفي السادس من تشرين الثاني عام ١٩٢٧م اقر المجلس وبإجماع اصوات النواب بناء على طلب وزارة المعارف قانون توظيف الخبير الفرنسي باباريان (Paparion) المتخصص بعلم الادوية للعمل في مدرسة الطب بالعاصمة طهران لمدة سنتين وتسعة اشهر من تاريخ المصادقة على القانون داخل قبة المجلس^(٧٧) حاول المجلس الوطني تحديث وتطوير عمل الدوائر الطبية في مختلف وزارات الدولة بما فيها الوزارات

الامنية وتشكيل هيئات طبية مستقلة تعنى بالواقع الصحي لمنتسبيها ، فعلى سبيل المثال وخلال جلسة يوم التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٢٨م وبناء على تقرير لجنة الشؤون الخارجية صوت المجلس على تمرير قانون من ثلاث مواد اتاح لوزارة الداخلية توظيف طبيب متخصص الماني او فرنسي كـمستشار لقسم الصحة العامة ورئيساً لمستشفى طهران بمرتب اثنا عشرة الف تومان سنوياً^(٧٨) وقد ابدى النواب تجاه طرح مشروع القانون ارائهم وقدموا مقترحاتهم ، فالبعض كالنائب فيروز ابادي والنائب بامداد اقترح ان تحول هذه المبالغ لارسال بعثة طلابية ايرانية لدراسة الطب في الجامعات الاوربية ، في المقابل ابدى النائب سيد يعقوب انواري رأيه بالقول ان فرنسا او غيرها من الدول الاوربية كانت قد سبقت ايران باشواط في مجال المعرفة الطبية ولا يمكننا ان نقارن انفسنا بهم لذا فنحن بحاجة الى خبراتهم "نحن نفتقر الى التطور العلمي الذي هم يمتلكونه" وبنهاية التصويت حصل القانون على ٧٦ صوت من اصل ٩٨ صوت كان حاضراً الجلسة^(٧٩) .

في الخامس من حزيران عام ١٩٢٨م وبعد قراءة تقرير لجنة مجلس الصحة العام بخصوص توظيف الدكتورة بن (Been) ممرضة فرنسية متخصصة بأمراض النساء لمدة عام واحد بمرتب الف وثمانمائة تومان في السنة تكون تحت اشرافه^(٨٠) ، وكان القانون محل نقاش طويل من قبل ممثلي الشعب بين القبول التام والقبول المشروط ، اذ ابدى النائب فيروز ابادي اعتراضه على عقود عمل الاطباء الاخصائيين الاجانب السابقين والقى خطاب طويل امام نواب المجلس ذكر فيه ان الحكومة الايرانية على مدى العقود السابقة كانت قد استقدمت الكثير من الخبراء والمتخصصين الاطباء الاجانب ولم تسجل بحسب قوله اي مؤشرات ايجابية على تطوير اي من قطاعات الصحة التي بقيت على حالها ، ويبدو ان محل اعتراضه لم يكن بخصوص سياسة استخدام خبراء الصحة بل انه استشكل على الالية التي بموجبها يتم تمرير مثل هكذا قوانين وطبيعة عمل هؤلاء الموظفين ما دامت المؤسسات الصحية لم تشهد اي تحسن في اداء عملها ونوعية الخدمات الطبية المقدمة للمواطن ، في المقابل عارض النائب بامداد ما جاء بخطاب فيروز ابادي وقال ان البلاد والمراكز الصحية في ايران بحاجة الى خبرات اجنبية سيما

بعض التخصصات التي تُعنى بتطبيب النساء نظراً لطبيعة المجتمع الإيراني وعاداته الصارمة التي تحرم الى حد ما امتهان الرجال لطب النساء ، علاوة على ندرة وجود نساء متخصصات بهكذا مجال مهم وحيوي ، وازدادت وكلامه موجه لفيروز ابادي ولجملة النواب المعارضين "انا اتحدى اي منكم ان يسمي لي مستشفى او مركز صحي تعمل فيه امرأة متخصصة"^(٨١) وكان خطاب بامداد بمثابة قوة اقناع لكثير من النواب وعليه تم التصويت بواقع ٦٠ صوت من اصل ٧٨ صوت^(٨٢) .

وانسجاماً مع توجهات الشاه بتحديث المؤسسة العسكرية وتلبية جميع متطلبات الدعم اللوجستي لها ، جرت خلال جلسة يوم الثالث من كانون الثاني عام ١٩٢٩م مناقشة تقرير رئيس مجلس الصحة العام الدكتور سعيد خان بخصوص اقامة دورات وندوات لتطوير المهارات الطبية لبعض الاطباء التابعين للجيش ، وقال ان مشروع تنمية وتطوير مهارات الكوادر الطبية قد تم التصويت عليه مسبقاً وانه بصدد عرض لائحة قانون لتوظيف طبيب فرنسي لالقاء دورات وندوات و ورش عمل في مجال الطبابة^(٨٣) وعليه اقر المجلس قانون من مادة واحدة نصت على السماح لوزارة الحربية بتوظيف طبيب فرنسي الجنسية بمرتب الف واربعمئة تومان لمدة عمل ثلاث سنوات مع صرف مخصصات مائتان وخمسون تومان كمصاريف نقل وسفر وسكن^(٨٤) وقد نال مشروع القانون ثقة وموافقة اغلب اعضاء المجلس تقريباً واشاد الكثير منهم بما قدمه رئيس مجلس الصحة العامة ، اذ ادلى النائب محمد علي كازروني خطاباً اثنى فيه على جهود الحكومة الإيرانية التي تحاول ان "تحمي حدودنا ومياهنا الاقليمية وتحافظ على مصالح شعبها" ، وازدادت "كنا في الماضي لا يحق لنا المطالبة بحقوقنا في خليجنا الفارسي اما في الوقت الحالي فنحن ندير انفسنا بأنفسنا ان المطالبة بالحقوق تحتاج الى جهود و وسائل للحفاظ على تلك الحقوق"^(٨٥) وبالفعل تم التصويت على مشروع القانون بأغلبية اصوات النواب^(٨٦) .

كانت المواقف الايجابية والتشجيع الذي حظيت به قوانين استخدام ممرضين واطباء اجانب من قبل النواب خلال الجلسات السابقة حافزاً لرئاسة المجلس الوطني لتقديم مشاريع مماثلة ، فخلال جلسة يوم السادس والعشرين من كانون الاول عام ١٩٢٩م ، ناقش المجلس ما ورد بتقرير مجلس الصحة العامة ذو الرقم

(٦٥٩٤) بخصوص استخدام الدكتور ملجارسكي (Maljarski) بولندي الجنسية مديراً فنياً ومعلماً لمادة طب الاسنان في مدرسة الطب بالعاصمة طهران لمدة عمل ثلاث سنوات بمرتب ثلاثة الاف وستمائة تومان سنوياً^(٨٧) وقد اثنى اغلب نواب المجلس على نص المقترح ومنهم النائب يعقوب انواري الذي قال ان البلاد بحاجة الى طبيب متخصص بطب الاسنان فبحسب كلامه "الكثير من الناس يعانون من امراض في اللثة وانتشرت في الاونة الاخيرة امراض الفم نتيجة كثرة تعاطي الدخان والتتباك"^(٨٨) غير ان كثرة المداخلات والمقترحات اضطرت رئاسة المجلس الى تأجيل قراءة نص القانون والبت فيه الى الجلسات اللاحقة^(٨٩).

وبالرغم من قلة المشاريع والقوانين التي نوقشت داخل قبة المجلس بخصوص تطوير الواقع الصحي في البلاد غير انها ساهمت الى حد ما في بتهيئة وسائل صحية و وفرت كوادر طبية متخصصة ومع ذلك فقد ادخلت بعض الانظمة الصحية الحديثة و وصل عديد المؤسسات الصحية نهاية حكم رضا شاه الى ١٥٠ مستشفى ومركز و وحدة صحية^(٩٠).

المبحث الثالث: المستشارون الاجانب في قطاعات الخدمات العامة وقطاع الجيش:

تعد الخدمات العامة ، الخدمات التي تلامس حياة المواطن وتلبية حاجياته الضرورية اليومية من بين ابرز الامور والقضايا التي اولاهها المجلس الوطني جانبا من الاهمية ، اذ كان المجتمع الايراني يفتقر الى ابسط مقومات تلك الخدمات بالرغم من التخصيصات المالية التي كانت قد خصصت لرفد مثل هكذا مشاريع ، ولكن على ما يبدو كان العائق الاكبر كان يكمن في العقول التي كانت تدير هذه المشاريع وطرق التعامل مع الازمات الطارئة .

كان قطاع النقل والمواصلات من الميادين التي وجه الشاه نظره صوب تطويره ، بسبب رغبته بفرض سيطرته على جميع اجزاء البلاد ، وهذا الامر لم يتم الا بعد القيام بمد شبكة واسعة من طرق المواصلات الحديثة التي تربط جميع اجزاء البلاد مع بعضها الاخر ، وقد ساهم مجلس الشورى الوطني بتسهيل مهمة الشاه من خلال طرح ومناقشة جملة من القوانين والتشريعات التي ساهمت الى حد كبير في تحديث

منظومة الخدمات العامة ومنها خدمات قطاع السكك الحديدية . فخلال جلسة يوم السادس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٦م شرع المجلس قراءة قانون توظيف احد عشر مهندساً امريكياً متخصصاً بأشياء السكك الحديدية وقد جاء مشروع القانون من اربع مواد ، نصت مادته الاولى على السماح لوزارة الاشغال العامة باستقدام احد عشر مهندساً امريكياً وحددت المادة الثانية مجموع مرتباتهم بخمسين الف تومان^(٩١) ، وحال طرح مشروع القانون تمت المصادقة عليه باجماع النواب^(٩٢) .

اسوة بقطاع المواصلات ، تعد مشاريع تحديث قطاع البريد والتلكراف من بين المسائل التي اولى المجلس والحكومة الايرانية اهتمام واضح في تطوير مؤسساتها ودوائرها ، ففي الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩٢٧م اقر المجلس قانون من ثلاث مواد اتاح للحكومة الايرانية استقدام ثلاثة مهندسين فرنسيين في مجال التلكراف اللاسلكي ، وقد حددت المادة الاولى من القانون مدة عملهم بعامين فقط قابلة للتجديد اذا لزم الامر بمرتبات لا تتجاوز سبعة الاف وخمسمائة تومان خلال العامين مع اضافة مبلغ الف وثمانمائة تومان كمصاريف نقل وسفر ، فيما حولت وزارة البريد والتلكراف الاشراف على تنفيذ نص القانون^(٩٣) .

واصل المجلس مناقشة تشريعات وقوانين تحديث شبكة النقل والمواصلات في البلاد وخلال جلسة يوم الثالث من اب عام ١٩٢٧م اقر المجلس قانون من تسع مواد يتيح للحكومة الايرانية توظيف اربعة وثلاثين مهندساً متخصصاً بالسكك الحديدية لمدة عامين فصلت جنسياتهم وطبيعة عملهم ومرتباتهم المادة الاولى :

- ١- تسعة اشخاص امريكيين الجنسية للعمل بصفة مساحين بمرتب اثنان وثلاثين الف دولار سنوياً
- ٢- مهندس سكك حديد امريكي الجنسية بصفة نائب مدير الادارة المركزية للسكك الحديدية الايرانية براتب سنوي ٧٥٠٠ دولار سنوياً .
- ٣- مهندس سكك حديد امريكي الجنسية براتب ٧٥٠٠ دولار سنوياً .
- ٤- مهندس ومصمم جسور الماني الجنسية براتب قدره خمسة الاف تومان سنوياً .

٥- ستة مهندسين متخصصين بالسكك الحديدية من سويسرا بمرتب سنوي مقداره اربعة وعشرين لاف تومان .

٦- مهندس بلجيكي مسؤول عن الخطط الفنية براتب سنوي مقداره ثلاثة الاف تومان .

٧- ثلاثة مهندسين المان وهولنديين براتب سنوي مقداره ١٢٤٠٠ تومان .

٨- اثنا عشر مدرباً من المانيا وسويسرا والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا براتب سنوي مقداره اربعين لاف تومان . وقد اضيفت ملاحظة بنص المادة الاولى نصت على ان جميع هؤلاء المهندسين سيتم تحديد طبيعة عملهم بعد الاطلاع على سيرهم العلمية والعملية ، فيما فصلت بقية مواد القانون طرق تعامل الحكومة الايرانية مع المهندسين وكيفية الاستفادة من خبراتهم^(٩٤)

وحال طرح نص القانون للتصويت داخل قبة المجلس الوطني جرت مناقشات وقدمت مقترحات لتعديل بعض مواد القانون سيما تحديد هوية هؤلاء الموظفين وخبراتهم وطالب بعض النواب ضرورة الاطلاع الكامل على ملفاتهم وسيرهم الذاتية^(٩٥)، وتم في نهاية المطاف التصويت على نص القانون وتخويل وزارة البريد والتلكراف بتنفيذ نص القانون^(٩٦) .

كان من بين المشكلات المالية التي ورثتها ايران من العهود السابقة هي مسألة تنظيم عمل ادارة الكمارك العامة من حيث الهيكلية الادارية ومهام موظفي الكمارك وطبيعة عملهم ومعاينة الكثير منهم ممن استغل منصبه للإثراء على حساب المال العام ولطالما كانت ترد الكثير من الشكاوي من قبل التجار وارباب العمل مطالبة وزارة المالية بالإشراف المباشر على عمل الدوائر الكمركية^(٩٧) . فبناءً على طلب مقدم من وزارة الاشغال العامة بخصوص الاستعانة بخبرات اجانب لإدارة الكمارك العامة لإيران اقر المجلس خلال جلسة يوم الثالث عشر من اذار عام ١٩٢٨م قانون من اربع مواد يتيح لوزارة الاشغال العامة استخدام احد عشر مهندساً بلجيكياً لإدارة الكمارك العامة لمدة عمل ثلاث سنوات من تاريخ التصويت عليه داخل قبة المجلس الوطني براتب اربعة الاف تومان سنوياً للشخص الواحد ، كما سمح المجلس بتخصيص مبلغ ٦٦ الف تومان كمصاريف نقل وسفر وتنقل ومسكن للبعثة البلجيكية^(٩٨) . واجه نص قانون ومقترح وزارة

الاشغال العامة بخصوص توظيف الخبرات الاجنبية معارضة من قبل بعض نواب المجلس وكان على رأس من ادلى برأيه النائب ياسائي الذي وجه سؤاله لاعضاء اللجنة المالية ولرئاسة المجلس واعضاء لجنة الاشغال العامة بالقول "انا لست ضد استخدام الخبرات الاجنبية للبلد وتطوير قطاعاتها لكنني اتسائل متى نستغني عن خدمات اولئك الاجانب ...". واضاف "كان البلجيك يعملون لدينا في السنوات السابقة وقد قدموا عمل جيد يحسب لهم ونحن ممتنون منهم ولكن في النهاية الم تجد الحكومة الايرانية شخص ايراني يستطيع التعامل مع ادارة الجمارك ؟ نعم انا اواقف على توظيف الاجانب ولكن الى متى يتم التعامل معهم ...".^(٩٩) وفي معرض رده قال رئيس المجلس ان مطلب النائب ياسائي هو مطلبنا جميعاً وعلينا ان نكون حريصين في تقليل اعتمادنا على الاجانب في ادارة شؤوننا وان الحكومة تعمل على تكريس مشاريع احتواء الخبرات المحلية ، لكنه استطرد بالقول ان تاريخ عمل البلجيك في ايران تاريخ حافل بالعمل الجيد والمشرف وهؤلاء الخبراء ما هم الا جزء من الذين سبقوهم في خدمة قطاع الجمارك العامة لايران ، وبعد مناقشات محمومة بين نواب المعارضة واعضاء اللجان النيابية تم التصويت على نص القانون وتمت الموافقة على استخدام البعثة البلجيكية للعمل في ايران بواقع ٧٩ صوت من اصل ١٠٤ نائب كانوا حاضرين الجلسة^(١٠٠) .

واستمراراً لتنفيذ سياسة الشاه بتحديث قطاع الجيش وقوى الامن الداخلي واهتمامه المتزايد بهذه المؤسسة وبناءً على تقرير رئاسة المجلس الوطني بخصوص شراء سفن حربية للعمل في شواطئ الخليج العربي خلال جلسة يوم العشرين من اذار عام ١٩٢٨م والذي جاء في مقدمته "ان حماية سواحل الخليج العربي التي تطل عليه ايران هي من واجبات الحكومة الايرانية وايلاء الاهتمام بها اصبح الشغل الشاغل للمملكة الايرانية ، وبالنظر الى ان عديد البضائع والسفن المهربة تزداد يوماً بعد يوم لذا فان المديرية العامة للجمارك غير قادرة تماماً على وضع حد لظاهرة التهريب هذه وبالنظر الى ان الحكومة الايرانية ليس لديها ما يكفي من المتخصصين والمهندسين في مجال ادامة وصيانة السفن البحرية كما انه لا تمتلك الوقت الكافي لإرسال خبراء ايرانيين لغرض تلقي التدريب الكافي الى اوريا لذا اصبح من الضروري الاستعانة

بخبرات الاجانب في هذا المجال"^(١٠١) وعليه ناقش المجلس قانون صيغ من ثلاث مواد سمح بموجبه توظيف مهندس ايطالي الجنسية متخصص بشؤون اصلاح السفن البحرية ونصت المادة الاولى من نص القانون تخصيص مبلغ وقدره مائتي الف تومان لغرض شراء سفينة عسكرية لحماية شواطئ ايران المطلية على الخليج العربي واصلاح السفن التي كانت تمتلكها القوات العسكرية الايرانية ، وحددت المادة الثانية مدة عمله بثلاث سنوات بمرتب سنوي بلغ بمائة وخمسين الف تومان مع تخصيص مبلغ مالي لم يحدده القانون كمصاريف نقل وسكن واعطت المادة الثالثة صلاحية الاشراف على تنفيذ نص القانون لوزارتي المالية والحربية^(١٠٢) . قدمت مقترحات من اجل تعزيز قيمة تنفيذ القانون المذكور من قبل عدد من نواب المجلس واستفهم الكثير منهم عما اذا كان الغرض من تشريعه هو وضع حد لتهريب البضائع ام لأسباب اخرى ، في حين طالب النائب استرابادي ان تهتم رئاسة المجلس والسلطة التنفيذية بالمنافذ البحرية الاخرى اسوة بمنافذ الخليج كمنفذ بحر قزوين^(١٠٣) وقال الاسترابادي في معرض مناقشته لنص القانون ان منفذ بحر قزوين مهم حاله حال منفذ شواطئ الخليج العربي ولطالما كانت ايران تعده المنفذ الاهم وكمرر مائي دولي استخدم على مر العصور لتصدير البضائع او الاتصال مع العالم الخارجي واقترح اضافة فقرة لنص القانون تلزم الحكومة الايرانية انعاش الواقع الملاحي في بحر قزوين اسوة بشواطئ الخليج العربي ، في حين طالب النائب فيروز ابادي ببيان مصير عديد السفن التي تم شراؤها في السنوات السابقة وقال ان سياسة شراء سفن جديدة واهمال السفن القديمة سوف يضع البلاد على حافة الافلاس خلال السنوات القادمة اذا استمرت الدولة في سياستها هذه ، اما النائب اقاوي موقر فقد كان محل اعتراضه ان ايران تمتلك خبرات ملاحية وبحرية على امتداد تاريخها الطويل سيما في مياه الخليج واضاف انه بالإمكان الاستعانة بخبرات البلد المحلية عوضاً عن الاستعانة بالأجانب ، وفي نهاية المطاف تم التصويت على نص القانون مع الاخذ بمقترحات النواب بواقع ٧٦ صوت من اصل ٨٨ صوت^(١٠٤) .

وبسبب رغبة الشاه في التوسع في تطوير شبكة الطرق والمواصلات سيما السكك الحديدية واصل المجلس سياسته بالتعاقد مع مجموعة من الخبراء الاجانب في هذا المجال وظهرت مشاريع انمائية يقودها

اشخاص محسوبين على الحكومة والبلاط الملكي كانت مهمتهم الاستئراء على حساب الدولة حتى اصبحوا جزءاً مهماً من الطبقة البرجوازية وكانوا يدفعون باتجاه تنفيذ مشاريع توظيف الاجانب داخل المجلس الوطني وخارجه . فبناء على مقترح لجنة الموازنة النيابية واستناداً الى تقرير وزارة الاشغال العامة الخاص بتوظيف خبيراً اجنبياً في دائرة السكك الحديدية ، ناقش المجلس خلال جلسة يوم السادس عشر من ايار عام ١٩٢٩م قانون استخدام المهندس الامريكي مستر كارول (Carroll) لمدة عام واحد مستشاراً في معهد الاشراف الهندسي التابع لادارة السكك الحديدية بمرتب اثنا عشرة الف تومان^(١٠٥) وخلال مناقشة نص المقترح قدم بعض النواب ومنهم النائب طاهري طلباً لرئاسة المجلس حول بيان اهم المشاريع والمؤسسات التي سيشرف عليها الخبير الامريكي او التي سيقوم بتنفيذ خططها وطالب وزارة الاشغال ببيان ذلك عبر اعداد دراسة شاملة تقدم الى المجلس الوطني كي يصوت اعضائه على مقترح الوزارة وبيان مدى حاجة ادارة السكك الحديدية الى خبراء اجانب من عدمه ، في حين استغرب النائب ياسائي من الاستعانة بخبراء اجانب للإشراف على مؤسسات هي اصلاً غير مؤهلة وغير متكاملة كمعهد الاشراف الهندسي انف الذكر ، فيما اقترح النائب سيد يعقوب انواري بحذف نص القانون من جدول اعمال الجلسة وتأجيل البت فيه لحين استكمال المعلومات الكاملة التي طالب بها النواب ، غير ان جميع اصوات المعارضة او اصوات النواب التي قدمت مقترحات بخصوص تعديل نصوص مادة القانون لم تؤخذ على محمل الجد وهنا كان للطبقة المنتفعة من تمرير مثل هكذا مشاريع دور كبير وتم التصويت على نص المقترح بواقع ٧١ صوت من اصل ٩٥ صوت^(١٠٦) .

وبناء على مقترح لجنة الموازنة النيابية ذو الرقم (١٦٧٠٥) واستناداً الى تقرير لجنة الخدمات النيابية ، ناقش المجلس خلال جلسة يوم التاسع والعشرين من ايلول عام ١٩٢٩م مقترح تجديد عقد الموظف المهندس الفرنسي موريس بروسيه (Maurice Prusset) للعمل في مصلحة التلغراف اللاسلكي لمدة عامين بمرتب ٤٢٠٠ تومان سنوياً ، وهو من بين المهندسين الذين تم تعيينهم منذ عام ١٩٢٧م^(١٠٧) وقد ناقش المجلس نص المقترح وابدى جميع النواب تقريباً موافقتهم على نص المقترح ومنهم النائب المعارض

فيروز ابادي الذي اعرب عن ترحيبه بل انه طالب بتجديد عقد الخبراء الفرنسيين في المجالات اللاسلكية اكثر من عامين و اضاف "ان ايران بحاجة ماسة الى تعلم مهارات جديدة غير تقليدية" في حين طالب النائب يعقوب انواري باستغلاله مدة العقد الجديد والزام الموظف الفرنسي بألقاء دورات ومحاضرات بشؤون بشؤون البريد والتكريف على طلبة المعاهد والمدارس الثانوية ، وقد اغلب النواب مقترح النائب انواري وطالبوا بتثبيت نص الملاحظة بعقد الاستخدام وتم التصويت على نص القانون بصيغته النهائية بواقع ٨٥ صوت من اصل ٩٥ صوت^(١٠٨) .

ونظراً لأهمية قطاع النقل والمواصلات ولرغبة الشاه بتحديث جميع الاقسام والهيئات التابعة لوزارة النقل ، اولى المجلس الوطني اهمية واضحة بتقديم مشاريع استعانة بخبرات موظفين اجانب متخصصين بهذا القطاع . فخلال جلسة يوم الثاني والعشرين من تموز عام ١٩٣٠م ، ناقش المجلس مقترح وزارة النقل والمواصلات القاضي بتوظيف المهندس البلجيكي وان درهولست (Wayne Drolhost) لإدارة السكك الحديدية لمدة ستة اشهر من تاريخ المصادقة على نص القانون داخل المجلس الوطني ، وقد تم صياغة مشروع القانون الذي جاء من ثلاث مواد بمرتب الف واربعمئة تومان^(١٠٩) وتم تمرير العقد بواقع ٨٠ صوت من اصل ٩٧ صوت^(١١٠) ، كما شهدت جلسة يوم الثلاثين من ايلول عام ١٩٣٠م مناقشة مقترح وزارة الاشغال العامة بناء على طلب ودراسة وزارة الطرق والنقل قانون لتوظيف المهندس الياباني سوزوكي (SUZUKI) كمهندس فني في ادارة السكك الحديدية لمدة ستة اشهر بمرتب ١٤٠ ليرة انكليزية شهرياً علاوة على مصاريف النقل والسفر والسكن والبالغة مائة وخمسين تومان شهرياً^(١١١) وتم التصويت عليه بواقع ٥٦ من اصل ٨٠ صوت^(١١٢) .

حظيت قطاعات الخدمات العامة بأهمية كبرى لدى ممثلي الشعب وكان في مخيلة اعضاء المجلس الوطني تطبيق جميع تعليمات الشاه بهذا الخصوص بما فيها قضية اسناد ادارة بعض مؤسسات الخدمات العامة للخبراء الاجانب ، لذا نجد ان هنالك رغبة واضحة بل واستماتة من قبل عدد كبير من اعضاء المجلس في تمرير مثل هكذا مشروعات والتصويت عليها .

الخاتمة:

ان سياسة الاستعانة بالموظفين الاجانب والاستفادة من خبراتهم كانت قد استشرت في ايران على طول تاريخه الحديث والمعاصر وان الاطلاع على محاضر مجلس الشورى الوطني خلال الدورتين التشريعيتين السادسة والسابعة اكدت تأصيل هذه الظاهرة وتلازمها لعمل المجلس .

تعد مسألة انتقاء الموظفين الاجانب ومنحهم ثقة المجلس للعمل في قطاعات ومؤسسات الدولة في ايران من بين ابرز المسائل المعقدة والاكثر تأثيرا في القطاعات المختلفة ، ففي ايران جرت العادة ان يكون لكل وزارة او قطاع حيوي مجموعة من الموظفين الاجانب سيما في القطاعات التي عكف الشاه على تحديث اسسها ومؤسساتها كقطاع التعليم والصحة والقطاع المالي ومجموع القطاعات التي تُعنى بواقع الخدمات العامة . مع الاعتراف بأن لهذه البعثات دور مهم كلاً حسب تخصصه وخبرته في مجال تخصصه الا انه وبحسب ما طالعتنا محاضر المجلس الوطني بات الكثير من هذه البعثات تشكل عبئاً ثقيلاً على موازنة الدولة العامة اولاً وعلى الهيكلية الادارية والتنظيمية للمؤسسة التي عملت بها ، فبات الترهل الوظيفي صفة لازمت ايران ابان تلك المدة الزمنية ، ثم لا بد من التساؤل ما مدى الفائدة التي حققها هؤلاء الموظفين في مقابل ما كانوا يتمتعون به من امتيازات واستثناءات كالمرتبات العالية وهذا ما لمسناه من ثنايا مناقشات اعضاء المجلس ، نعم كانت ايران بحاجة ماسة الى خبراتهم ومؤهلاتهم العلمية من النواحي الادارية والقانونية وفي كثير من الاحيان تظهر مسائل عاجلة يحتاج فيها المسؤول الى خبير يحمل في جعبته خبرات لم تعدها ايران في مجال التعليم والمال والخدمات بل في جميع قطاعات الحياة ، سيما اذا ما علمنا ان ايران خلال تلك المدة كانت تفتقر الى مثل هذه الخبرات ، لذا تولدت قناعة لدى المجلس الوطني بضرورة تطوير تلك القطاعات عبر استخدام الاجانب والاستفادة من خبراتهم وفق ما هو معمول به في الدول الاوربية وهو ما كان يتوافق مع رؤى وتطلعات رضا شاه بهلوي .

هوامش البحث:

- (١) للتفاصيل ينظر : دفتر مطالعات بنيادين حكومتي ، اشنايي با تاريخ مجالس قانونكذاري در ايران ، دوره اول تا دوره شانزدهم (١٢٨٥ - ١٣٢٨ش) ، (تهران : مركز بزوهشهاي مجلس شوري اسلامي ، بي تا) ، ص ١٢ - ١٨ ؛ عطاء الله فرهنگ قهرماني ، اسامي نمايندگان مجلس شوري ملي از اغاز مشروطيت تا دوره ٢٤ قانونگذاري ونمايندگان مجلس سنا درهفت دور تفنينيه ، (تهران : بي جا ، بي تا) ، ص ٣-١٠ .
- (٢) رضا شاه بهلوي (١٨٧٨ - ١٩٤٤م) : ولد في مازندران يوم السادس عشر من اذار من عائلة تمتهن العمل العسكري ، توفي والده ولديه من العمر ثمانية اشهر فانقلت به والدته الى العاصمة طهران حيث اخواله ، دخل فرقة القوزاق وهو في الخامسة عشر من العمر ، وتدرج في سلم المناصب العسكرية الى ان اصبح قائداً لهذه الفرقة ، قاد عام ١٩٢١م انقلاباً عسكرياً بعدها تولى حكم البلاد وخلع الاسرة القاجارية ، ازيح عن دست الحكم بعد دخول قوات الحلفاء ايران عام ١٩٤١م ونفي الى عاصمة جنوب افريقيا وتوفي هناك . للتفاصيل اكثر ينظر : حازم عبد الغفور خماس الدليمي ، سقوط النظام الملكي في ايران واثره على الامن القومي العربي ، اطروحة دكتوراه ، (الجامعة المستنصرية : المعهد العالي للدراسات الدولية ، ٢٠٠٥م) ، ص ٧ .
- (٣) للتفاصيل عن اصلاحات رضا شاه بهلوي العسكرية ينظر : جهاد صالح العمر واسعد محمد زيدان الجواري ، ايران في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥ - ١٩٤١م ، (جامعة البصرة : مركز الدراسات الايرانية ، ١٩٩٠م) ، ص ٢١ - ٢٣ .
- (٤) للتفاصيل ينظر : عبد الهادي كريم سلمان ، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية ، (جامعة البصرة : مركز دراسات الخليج العربي ، ١٠٨٦م) ، ص ٢٢ .
- (٥) اعلن المجلس خلال جلسة يوم الثالث عشر من كانون الاول عام ١٩٠٦م عن تاسيس البنك الوطني الايراني وجاء في البيان ان هدف المصرف هو تجاوز ظاهرة استقراض المملكة الايرانية . للتفاصيل حول موقف المجلس بخصوص مناقشة الواقع الاقتصادي ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شوي ملي ايران ، دوره اول ، جلسه ١٨٢ ، ٨ ايان ١٢٨٦ش ؛ جلسه ١٣ ، ٢١ اذر ١٢٨٥ش ؛ جلسه ١٤ ، ٢٣ اذار ١٢٨٥ش ؛ جلسه ١٥٤ ، ٢١ شهبور ١٢٨٦ش ؛ جلسه ٢٣٩ ، ٢ اسفند ١٢٨٦ش .
- (٦) انظر نص القانون : مجلس شوري ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .
- (٧) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شوري ملي ، دوره ششم ، جلسه ١٦٣ ، ١١ ايان ١٣٠٦ش ، ص ٢٦٤٩ - ٢٦٥١ .

- (٨) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، اداره كل قوانين ، ص ٣٥٥ - ٣٦١ .
- (٩) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ٢١١ ، ٢٦ بهمن ١٣٠٦ ش ، ص ٣٦٣٧ - ٣٦٣٩ .
- (١٠) همان منبع ، ص ٣٦٤٠ - ٣٦٤٨ .
- (١١) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ، مجموعه قوانين موضوعه مصوبه دوره هفتم قانونكذاري ١٤ مهر ماه ١٣٠٧ - ١٤ ابان ١٣٠٩ ش ، اداره كل قوانين ، جاب دوم ، ص ٤١٣ .
- (١٢) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ٢٣ ، ٤ بهمن ١٣٠٧ ش ، ص ٣٥٧ - ٣٥٩ .
- (١٣) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ، مجموعه قوانين موضوعه مصوبه دوره هفتم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٤٣٢ - ٤٣٣ .
- (١٤) بلغ عديد المستشارين الالمان العاملين في ايران منتصف عام ١٩٤٠م ما يقارب ٩٠٠ الماني . للتفاصيل ينظر : خضير مظلوم فرحان البديري ، ايران تقاوم الصراع الدولي واثره في سقوط رضا شاه وعقد مؤتمر طهران ١٩٤١ - ١٩٤٣م ، (النجف الاشرف : دار الضياء للطباعة ، ٢٠٠٧م) ، ص ٦٨ - ٧٦ .
- (١٥) محمد تدين (١٨٨١ - ١٩٥١م) : احد ابرز سياسيي ايران برز دوره ابان احداث الحركة الدستورية الايرانية ، واحد مؤسسي الحزب الديمقراطي ويعد عالماً في مجال علم اللاهوت والفلسفة والادب العربي ، كان تدين احد ابرز انصار رضا شاه بهلوي وزعيم حزب تجدد ، عمل تدريسياً في كلية الاداب بجامعة طهران ثم اصبح رئيساً للجامعة ، توفي يوم السادس عشر من تشرين الثاني . للمزيد عنه ينظر : خضير مظلوم موسوعة الشخصيات الايرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ، (بيروت : دار العارف للطباعة ، ٢٠١٥م) ، ص ٤٤٦٧ - ٤٧٠ .
- (١٦) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ٧٦ ، ١٦ ابان ١٣٠٨ ش ، ص ١١٤٤ - ١١٤٥ .
- (١٧) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، ص ١١٤٦ - ١١٤٩ .
- (١٨) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ٢٧ ، ١٥ ابان ١٣٠٥ ش ، ص ٣٣٠ .
- (١٩) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، ص ٣٣١ - ٣٣٢ .

- (٢٠) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ .
- (٢١) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ١٦٠ ، ٢ ابان ١٣٠٦ ش ، ص ٢٦٠٥ - ٢٦٠٧ .
- (٢٢) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، ص ٣٥٤ - ٣٥٥ .
- (٢٣) انظر نص القانون : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ١٨٧ ، ١٠ دي ١٣٠٦ ش ، ص ٣٠٦٣ .
- (٢٤) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، ص ٣٠٦٤ - ٣٠٦٥ .
- (٢٥) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٧٠ - ٣٧١ .
- (٢٦) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ٢٥٨ ، ٣ تير ١٣٠٧ ش ، ص ٤٦٧٥ .
- (٢٧) همان منبع ، ص ٤٦٧٦ - ٤٦٧٨ .
- (٢٨) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ، مجموعه قوانين مصوبه قانونكذاري دروه هفتم ، منبع قبلي ، ص ٤٣٤
- (٢٩) وقد تم تجديد عقده مرة اخرى لمدة شهر ونصف خلال جلسة يوم الخامس من ايار عام ١٩٢٩ م . للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ٢٣ ، ٤ بهمن ١٣٠٧ ش ، ص ٣٥٢ - ٣٥٣ ؛ جلسه ٤٤ ، ١٥ ارديبهشت ١٣٠٨ ش ، ص ٧٠٧ - ٧٠٩ .
- (٣٠) همان منبع ، جلسه ٢٣ ، ٤ بهمن ١٣٠٧ ش ، ص ٣٥٣ - ٣٥٤ ؛ جلسه ٤٤ ، ١٥ ارديبهشت ١٣٠٨ ش ، ص ٧٠٧ - ٧٠٩ .
- (٣١) للتفاصيل حول سياسة الشاه الزراعية ينظر : امال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦ - ١٩٧٩ م ، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٩٩ م) ، ص ٧٥ - ٧٦ ؛ ظاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١ - ١٩٥١ م ، (بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠٠٢ م) ، ص ١٦ - ١٧ .
- (٣٢) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ، مجموعه قوانين مصوبه قانونكذاري دروه هفتم ، منبع قبلي ، ص ٤٢٨ - ٤٢٩ ؛ مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ٥٢ ، ١٦ خرداد ١٣٠٨ ش ، ص ٨١٤ .
- (٣٣) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ٥٢ ، ١٦ خرداد ١٣٠٨ ش ، ص ٨١٥ - ٨١٧ ؛ جلسه ١٤٤ ، ١٦ شهريور ١٣٠٩ ش ، ص ٢٣٦٨ - ٢٣٦٩ .

- (٣٤) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ، مجموعه قوانين مصوبه قانونكذاري دروه هفتم ، منبع قبلي ، ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .
- (٣٥) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ٥٢ ، ١٦ خرداد ١٣٠٨ ش ، ص ٨٢٢ - ٨٢٦ .
- (٣٦) صوت المجلس خلال جلسة يوم الثامن عشر من اذار عام ١٩٣٠م على تشكيل وزارة الاقتصاد الوطني وقد حددت مهامها وهيكلتها الادارية . للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه ١٠٩ ، ٢٧ اسفند ١٣٠٨ ش .
- (٣٧) همان منبع ، جلسه ١٤٤ ، ١٦ شهريور ١٣٠٩ ش ، ص ٢٣٦٩ - ٢٣٧٠ .
- (٣٨) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، ص ٢٣٧٠ - ٢٣٧١ .
- (٣٩) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ، مجموعه قوانين مصوبه قانونكذاري دروه هفتم ، منبع قبلي ، ص ٤٣٢ - ٤٣٣ .
- (٤٠) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ١٧٢ ، ١٢ ايان ١٣٠٩ ش ، ص ٣٠٣٣ - ٣٠٢٩ .
- (٤١) عن التعليم عهد رضا شاه بهلوي ينظر : نعيم جاسم محمد ، دراسات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي الايراني في العهد البهلوي ١٩٢٥ - ١٩٧٩م ، (بغداد : دار ومكتبة عدنان ، ٢٠١٨م) ، ص ٤١ - ٤٣ .
- (٤٢) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٤١ - ٣٤٢ .
- (٤٣) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ٢٧ ، ١٥ ايان ١٣٠٥ ش ، ص ٦٧٧ - ٦٧٨ .
- (٤٤) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، ص ٦٧٩ .
- (٤٥) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، ص ٦٧٩ ؛ جلسه ١٣٧ ، ١٢ مرداد ١٣٠٩ ش ، ص ٢٢٩٣ - ٢٢٩٧ .
- (٤٦) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٤٤ - ٣٤٤ .
- (٤٧) من الجدير بالذكر انه خلال الدورة التشريعية الرابعة شرع المجلس الوطني خلال جلسة يوم الثامن والعشرين من كانون الاول عام ١٩٢٢م ، قانون جاء من مادتين نصت المادة الاولى على السماح للحكومة الايرانية بالتعاقد مع ثلاثة فرنسيين للعمل في المدرسة المذكورة غير ان المجلس كان قد رفض توجهات الحكومة وطالب بعض النواب بضرورة استكمال بناء المدرسة ، اذ ابدى نائب وزير العدل الايراني اعتراضه و طالب باعادة التخصيصات المالية لمعهد الحقوق

التي تم تضمينها في موازنة عام ١٩٢١ والبالغة ٣٠٠٠٠٠٠ تومان وقال ان بهكذا مبالغ من الممكن انشاء اقسام اخرى للمعهد ومنها قسماً للفنون بعد اخذ الموافقات الادارية من قبل المجلس الاداري لمعهد الحقوق . للتفاصيل عن الموضوع ينظر : مشروح مذكرات مجلس شورى ملي ، دوره چهارم ، جلسه ١٩٨ ، ٦ جدي ١٣٠١ش ، ص ١٤٠١ .

(٤٨) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره ششم ، جلسه ١٠٥ ، ٢٦ اردیبهشت ١٣٠٦ش ، ص ١٤١٠ - ١٤١٢ .

(٤٩) للتفاصيل ينظر : همان منبع، ص ١٤١٢ - ١٤١٤ .

(٥٠) كانت توجهات المجلس الوطني تقوم على اساس الرغبة في توسيع دائرة وسائل تطوير المؤسسات التعليمية بما يتناسب والثورة العلمية التي يشهدها العالم المتحضر بالاعتماد على خبرات متخصصين اوربيين ، فخلال جلسة يوم التاسع عشر من ايلول عام ١٩٢٢م ، تداول المجلس مشروع قانون انشاء المدرسة الفنية الالمانية في ايران وتمت قراءة لائحة المشروع من قبل اللجنة المالية النيابية والذي نص على (لقد تدارست اللجنة المالية بعناية المشروع المقدم من قبل الحكومة بخصوص انشاء المدرسة الصناعية الایرانیة - الالمانية وتؤيد مقترح الحكومة وفق صياغة قانون من مادتين وطرحهما على اعضاء المجلس للمصادقة عليه) . للتفاصيل عن الموضوع ينظر : همان منبع ، دوره چهارم ، جلسه ١٣٦ ، ٢٧ شهریور ١٣٠١ش ، ص ١٠٨١ .

(٥١) انظر نص القانون : همان منبع ، دوره ششم ، جلسه ٨٦ ، ٢٤ فروردین ١٣٠٦ش ، ص ١٠١٣ - ١٠١٥ ؛ مجلس شوری ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمین قانونگذاری ، منبع قبلي ، ص ٣٤٩ - ٣٥٠

(٥٢) لتفاصيل ينظر : مشروح مذكرات مجلس شوری ملي ، دوره ششم ، جلسه ١٤٠ ، ١٦ شهریور ١٣٠٥ش ، ص ٢١٧٠ - ٢١٧٤ .

(٥٣) انظر نص القانون : مجلس شوری ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمین قانونگذاری ، منبع قبلي ، ص ٣٦٤ - ٣٦٥

(٥٤) للتفاصيل ينظر : مشروح مذكرات مجلس شوری ملي ، دوره ششم ، جلسه ٢٣٢ ، ٢٨ فروردین ١٣٠٧ش ، ص ٤١٠٨ - ٤١١٠ .

(٥٥) انظر نص القانون : مجلس شوری ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمین قانونگذاری ، منبع قبلي ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٥٦) مشروح مذكرات مجلس شوری ملي ، دوره ششم ، جلسه ٢٣٦ ، ٩ اردیبهشت ١٣٠٧ش ، ص ٤٢١٣ .

- (٥٧) مدرسة اسسها الصدر الاعظم للشاه ناصر الدين قاجار امير كبير في عام ١٨٥١ م ، جلب لها مدرسين من خارج البلاد في مختلف الاختصاصات علماص ان منهم صاحب خريطة البناء لدار الفنون هو محمد تقي خان معمار باش وهو من الطلبة الذين درسوا في لندن في عهد عباس ميرزا نائب السلطنة عهد الشاه فتح علي شاه قاجار ، وكان استاذا في فن البناء والاعمار ، كانت مدرسة دار الفنون قد ادت دورا كبيرا في نهوض ايران فهي تعد بحق منارة العلم والادب ومركز الاشعاع الفكري في ظلام ذلك العهد الدامس ، فقد تسنم خريجوها ارفع المناصب الحكومية وساهموا مساهمة فعالة في يقظة ايران الاجتماعية والفكرية . للمزيد عن الدار ينظر : هند علي حسن ، المحاولات الاصلاحية في ايران خلال القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥م ، ص ٧٠ - ٩٠ .
- (٥٨) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .
- (٥٩) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ٢٤٧ ، ٣ خرداد ١٣٠٧ش ، ص ٤٤٨٤ - ٤٤٨٠ .
- (٦٠) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .
- (٦١) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ٢٥١ ، ١٣ خرداد ١٣٠٧ش ، ص ٤٥٥٤ - ٤٥٥٦ ؛ جلسه ٥٧ ، ١٣ تير ١٣٠٨ش ، ص ٩٠٩ ؛ مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين هفتم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٤١٤ - ٤١٥ .
- (٦٢) للتفاصيل ينظر : نعيم جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص ٤١ .
- (٦٣) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .
- (٦٤) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ٢٧٥ ، ٢١ مرداد ١٣٠٧ش ، ص ٤٩٩١ - ٤٩٩٩ .
- (٦٥) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين دوره هفتم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٤١٧ - ٤١٨ .
- (٦٦) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ١٣٨ ، ١٩ مرداد ١٣٠٩ش ، ص ٢٣١٦ - ٢٣١٨ .

- (٦٧) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، ص ٢٣١٨ - ٢٣١٩ .
- (٦٨) للتفاصيل عن الواقع التعليمي في إيران عهد رضا ينظر : ايروند ابراهيميان ، إيران بين ثورتين ، المجلد الاول ، مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٨٢ م ، العدد ٢٢ ، ص ٢٠١ ؛ نعيم جاسم محمد ، المصدر السابق ، ص ٤٥ - ٤٦ ؛ جهاد صالح العمر واسعد الجواري ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .
- (٦٩) للتفاصيل ينظر : محسن كنج بخش زماني ، استفاده ابزاري انكلستان وروسية از توسعه بزشكي وبهداشتي در ايران دوره قاجاريه ، "فصلنامه تاريخ بزشكي" (مجله) ، تهران ، باييز ١٣٨٩ش ، سال دوم ، شماره چهارم .
- (٧٠) للتفاصيل اكثر ينظر : ويلم فلور ، بيارستان هاي ايران در زمان صفويه وقاجار ، ترجمه ، ايرج نبي بور ، (بوشهر : دانشگاه علوم بزشكي وخدمات بهداشتي درماني بوشهر ، ١٣٩٣ش) ، ص ١٩ - ٢١ .
- (٧١) مهدي عليجاني ، جالش هاي بهداشت عمومي در ايران عصر قاجار از ديد سياحان غربي ، "فصلنامه تاريخ بزشكي" (مجله) ، تهران ، بهار ١٣٩٣ش ، سال ششم ، شماره هجدهم ، ص ٤٣ .
- (٧٢) انظر نص القانون : مجلس شوری ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٣٩ ؛ مشروح مذاكرات مجلس شوری ملي ، دوره هفتم ، جلسه ٨٦ ، ٢١ اذر ١٣٠٨ش ، ص ١٣٣٠ - ١٣٣٩ .
- (٧٣) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره ششم ، جلسه ٥٥ ، ٢٩ دي ١٣٠٥ش ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .
- (٧٤) في الثاني من تشرين الاول عام ١٩٢٤م ، ادلى وزير الفوائد العامة بما جاء في تقرير شعبة الصحة العامة عن وجود امراض كمرض طاعون الابقار تفتك بالماشية والثروة الحيوانية وقال ان وزارة الفوائد تخطط لانشاء معهد لمعالجة هذه الامراض وتضمن تقريره اقتراح التعاقد مع احد المتخصصين الاجانب لمعالجة الافات الحيوانية والزراعية التي تصيب الماشية والثروات الزراعية بين الحين والآخر ، وعليه قدم مشروع قانون من اربع مواد جاء في المادة الاولى تخويل وزارة الفوائد العامة بانشاء معهد مكافحة الافات الحيوانية والزراعية تحت اشراف معهد باستور (Pasteur) الالمانى . للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره بنجم ، جلسه ٦٣ ، ١٠ مهر ١٣٠٣ش ، ص ٤٢٧ .
- (٧٥) انظر نص القانون : مجلس شوری ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ ؛ مشروح مذاكرات مجلس شوری ملي ، دوره هفتم ، جلسه ١٧٣ ، ١٣ ابان ١٣٠٩ش ، ص ٣٠٦٢ - ٣٠٦٤ .
- (٧٦) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دروه ششم ، جلسه ٦٢ ، ٢٢ بهمن ١٣٠٥ش ، ص ٤٥٢ .
- (٧٧) انظر نص القانون : مجلس شوری ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٥٤ ؛ همان منبع ، جلسه ١٦٤ ، ١٤ ابان ١٣٠٦ش ، ص ٢٦٧٤ - ٢٦٧٥ .

- (٧٨) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨
- (٧٩) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ٢٣٦ ، ٩ ارديهشت ١٣٠٧ش ، ص ٤٢١٩ - ٤٢٢٢ .
- (٨٠) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٧٠ ؛ مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ١٦١ ، ٢٩ مهر ١٣٠٩ش ، ص ٢٧١٣ - ٢٧١٥ .
- (٨١) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره ششم ، جلسه ٢٥٢ ، ١٥ خرداد ١٣٠٧ش ، ص ٤٥٧٧ - ٤٥٧٨ ؛ دوره هفتم ، جلسه ٦٥ ، ٢٨ شهريور ١٣٠٨ش ، ص ١٠١٦ - ١٠١٨ .
- (٨٢) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره ششم ، جلسه ٢٥٢ ، همان منبع ، ص ٤٥٧٨ - ٤٥٧٩ ؛ دوره هفتم ، جلسه ٦٥ ، ٢٨ شهريور ١٣٠٨ش ، ص ١٠١٦ - ١٠١٨ .
- (٨٣) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره هفتم ، جلسه ١٨ ، ١٣ دي ١٣٠٧ش ، ص ٢٥١ .
- (٨٤) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين موضوعه مصوبه دوره هفتم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٤١٩ .
- (٨٥) للتفاصيل : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ١٨ ، ١٣ دي ١٣٠٧ش ، ص ٢٥٢ - ٢٥٤ (٨٦) للتفاصيل : همان منبع ، ص ٢٥٥ .
- (٨٧) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين موضوعه مصوبه دوره هفتم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٤١٦ - ٤١٧ .
- (٨٨) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ٩٠ ، ٥ دي ١٣٠٨ش ، ١٣٨٤ - ١٣٨٦ .
- (٨٩) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، ١٣٨٦ - ١٣٨٨ .
- (٩٠) للمزيد ينظر : طاهر خلف البكاء ، المصدر السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ ؛ غزوة سعيد عبود السامرائي ، سقوط رضا شاه بهلوي في ضوء المصادر والمراجع العراقية ، رسالة ماجستير ، (بغداد : معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، ١٩٩٨م) ، ص ١٨٣ .
- (٩١) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٣٨ - ٣٣٩

- (٩٢) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ٣٠ ، ٢٤ ابان ١٣٠٥ش ، ص ٣٨٢ - ٣٨٣ .
- (٩٣) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٤٥ - ٣٤٦
- (٩٤) انظر نص القانون : همان منبع ، ص ٣٤٧ - ٣٤٩
- (٩٥) بخصوص شروط ومواصفات من يتم التعاقد معهم من الخبراء الماليين الاجانب ، شرع المجلس منذ الدورة التشريعية الرابعة تشريع قانون شروط التعاقد مع المستخدمين الاجانب وجاء القانون من مادتين حددت المادة الاولى شروط واجب توفرها في المستخدم قبل التعاقد معه ، ومنها يجب معرفة جنسية المستخدم ومدة الاستخدام والمنصب الذي سيكلف به بعد اجراءات التعاقد وبيان المرتب السنوي له وكافة المتعلقات المالية ، فيما خولت المادة الثانية الحكومة الايرانية التعاقد مع الاشخاص المعنيين وتقديم سيرة مفصلة عنهم الى المجلس للمصادقة عليه من عدمه بعد طرحه على اعضاء المجلس الوطني . للتفاصيل عن الموضوع ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره جهارم ، جلسه ١٦٨ ، ٢٣ عقرب ١٣٠١ش .
- (٩٦) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره ششم ، جلسه ١٣٧ ، ١١ مرداد ١٣٠٦ش ، ص ٢٠٨٥ - ٢٠٨٧ .
- (٩٧) للتفاصيل عن عمل الدوائر الكمارك في ايران خلال المدة التي سبقت عهد رضا بهلوي : همان منبع ، دوره جهارم ، جلسه ٩٦ ، ١٥ ارديبيشت ١٣٠١ش ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .
- (٩٨) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٦١ - ٣٦٢ ؛ همان منبع ، دوره هفتم ، جلسه ٩٠ ، منبع قبلي ، ص ١٣٧١ - ١٣٧٣ .
- (٩٩) همان منبع ، دوره ششم ، جلسه ٢٢٢ ، ٢٢ اسفند ١٣٠٦ش ، ص ٣٩٩٣ - ٤٠٠٢ ؛ دوره هفتم ، جلسه ١٢٧ ، ١١ خرداد ١٣٠٩ش ، ص ٢١١٣ - ٢١٢٠ .
- (١٠٠) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره ششم ، جلسه ٢٢٢ ، همان منبع ، ص ٤٠٠٢ - ٤٠٠٤ ؛ دوره هفتم ، جلسه ١٢٧ ، ١١ خرداد ١٣٠٩ش ، ص ٢١١٣ - ٢١٢٠ .
- (١٠١) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٣٦٣ - ٣٦٤ .
- (١٠٢) انظر نص القانون : همان منبع ، ص ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(١٠٣) تشغل منطقة بحر قزوين حيزاً مهماً بالنسبة لإيران ، بسبب أهمية المنطقة المتأتية من موقعها الاستراتيجية وما تحتويه من موارد مهمة من بينها اهم مصادر الطاقة النفط والغاز الطبيعي كما يعد منفذاً بحرياً مهماً بالنسبة لعلاقات ايران الخارجية سيما مع روسيا . للتفاصيل اكثر ينظر : مصطفى دسوقي كسبة ، ثروات اسيا الوسطى - قزوين من البترول والغاز ، "امتي في العالم" (مجلة) ، القاهرة ، مركز الحضارات للدراسات السياسية ، العدد ٥ ، ٢٠٠٣م ، ص ٩٤٥ - ٩٤٧ .

(١٠٤) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ششم ، جلسه ٢٢٥ ، ٢٩ اسفند ١٣٠٦ ش ، ص ٣٩٩٨ - ٤٠٠٢ .

(١٠٥) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين دوره هفتم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٤٢٣ ؛ همان منبع ، دوره هفتم ، جلسه ١٠٢ ، ٦ اسفند ١٣٠٨ ش ، ص ١٦٠٢ - ١٦١٣ .

(١٠٦) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه ٤٧ ، ٢٦ ارديبهشت ١٣٠٨ ش ، ص ٧٥٠ - ٧٥٥ .

(١٠٧) مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين دوره هفتم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(١٠٨) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ٦٧ ، ٧ مهر ١٣٠٨ ش .

(١٠٩) انظر نص القانون : مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين دوره هفتم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(١١٠) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ١٣٥ ، ٣١ تير ١٣٠٩ ش ، ص ٢٢٥٠ - ٢٢٥٥ .

(١١١) مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين دوره هفتم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(١١٢) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره هفتم ، جلسه ١٥٢ ، ٨ مهر ١٣٠٩ ش ، ص ٢٥٧٥ - ٢٥٨١ .

المصادر والمراجع:

اولاً : محاضر مجلس الشورى الوطني الايراني (مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ايران) :

١- دوره اول ، جلسه ١٨٢ ، ٨ ابان ١٢٨٦ ش .

٢- دوره اول ، جلسه ١٣ ، ٢١ اذر ١٢٨٥ ش .

٣- دوره اول ، جلسه ١٤ ، ٢٣ اذار ١٢٨٥ ش .

- ٤- دوره اول، جلسه ١٥٤ ، ٢١ شهريور ١٣٨٦ش .
- ٥- دوره اول ، جلسه ٢٣٩ ، ٢ اسفند ١٣٨٦ش .
- ٦- دوره چهارم ، جلسه ١٩٨ ، ٦ جدي ١٣٠١ش .
- ٧- دوره چهارم ، جلسه ١٣٦ ، ٢٧ شهريور ١٣٠١ش .
- ٨- دوره چهارم ، جلسه ١٦٨ ، ٢٣ عقرب ١٣٠١ش .
- ٩- دوره چهارم ، جلسه ٩٦ ، ١٥ ارديبهشت ١٣٠١ش .
- ١٠- دوره بنجم ، جلسه ٦٣ ، ١٠ مهر ١٣٠٣ ش .
- ١١- دوره ششم ، جلسه ١٦٣ ، ١١ ابان ١٣٠٦ش .
- ١٢- دوره ششم ، جلسه ٢١١ ، ٢٦ بهمن ١٣٠٦ش .
- ١٣- دوره ششم ، جلسه ٢٧ ، ١٥ ابان ١٣٠٥ش .
- ١٤- دوره ششم ، جلسه ٢٧ ، ١٥ ابان ١٣٠٥ش .
- ١٥- دوره ششم ، جلسه ١٦٠ ، ٢ ابان ١٣٠٦ش .
- ١٦- دوره ششم ، جلسه ١٨٧ ، ١٠ دي ١٣٠٦ش .
- ١٧- دوره ششم ، جلسه ٢٥٨ ، ٣ تير ١٣٠٧ش .
- ١٨- دوره ششم ، جلسه ٢٧ ، ١٥ ابان ١٣٠٥ش .
- ١٩- دوره ششم ، جلسه ١٠٥ ، ٢٦ ارديبهشت ١٣٠٦ش .
- ٢٠- دوره ششم ، جلسه ٨٦ ، ٢٤ فروردين ١٣٠٦ش .
- ٢١- دوره ششم ، جلسه ١٤٠ ، ١٦ شهريور ١٣٠٥ش .
- ٢٢- دوره ششم ، جلسه ٢٣٢ ، ٢٨ فروردين ١٣٠٧ش .
- ٢٣- دوره ششم ، جلسه ٢٣٦ ، ٩ ارديبهشت ١٣٠٧ش .
- ٢٤- دوره ششم ، جلسه ٢٤٧ ، ٣ خرداد ١٣٠٧ش .
- ٢٥- دوره ششم ، جلسه ٢٥١ ، ١٣ خرداد ١٣٠٧ش .
- ٢٦- دوره ششم ، جلسه ٢٧٥ ، ٢١ مرداد ١٣٠٧ش .
- ٢٧- دوره ششم ، جلسه ٥٥ ، ٢٩ دي ١٣٠٥ش .

- ٢٨- دوره ششم ، جلسه ٦٢ ، ٢٢ بهمن ١٣٠٥ ش .
- ٢٩- دوره ششم ، جلسه ١٦٤ ، ١٤ ابان ١٣٠٦ ش .
- ٣٠- دوره ششم ، جلسه ٢٣٦ ، ٩ اردیبهشت ١٣٠٧ ش .
- ٣١- دوره ششم ، جلسه ٢٥٢ ، ١٥ خرداد ١٣٠٧ ش .
- ٣٢- دوره ششم ، جلسه ٣٠ ، ٢٤ ابان ١٣٠٥ ش .
- ٣٣- دوره ششم ، جلسه ١٣٧ ، ١١ مرداد ١٣٠٦ ش .
- ٣٤- دوره ششم ، جلسه ٢٢٢ ، ٢٢ اسفند ١٣٠٦ ش .
- ٣٥- دوره ششم ، جلسه ٢٢٥ ، ٢٩ اسفند ١٣٠٦ ش .
- ٣٦- دوره هفتم ، جلسه ٢٣ ، ٤ بهمن ١٣٠٧ ش .
- ٣٧- دوره هفتم ، جلسه ٧٦ ، ١٦ ابان ١٣٠٨ ش .
- ٣٨- دوره هفتم ، جلسه ٢٣ ، ٤ بهمن ١٣٠٧ ش .
- ٣٩- دوره هفتم ، جلسه ٤٤ ، ١٥ اردیبهشت ١٣٠٨ ش .
- ٤٠- دوره هفتم ، جلسه ٥٢ ، ١٦ خرداد ١٣٠٨ ش .
- ٤١- دوره هفتم ، جلسه ٥٢ ، ١٦ خرداد ١٣٠٨ ش .
- ٤٢- دوره هفتم ، جلسه ١٤٤ ، ١٦ شهریور ١٣٠٩ ش .
- ٤٣- دوره هفتم ، جلسه ٥٢ ، ١٦ خرداد ١٣٠٨ ش .
- ٤٤- دوره هفتم ، جلسه ١٠٩ ، ٢٧ اسفند ١٣٠٨ ش .
- ٤٥- دوره هفتم ، جلسه ١٤٤ ، ١٦ شهریور ١٣٠٩ ش .
- ٤٦- دوره هفتم ، جلسه ١٧٢ ، ١٢ ابان ١٣٠٩ ش .
- ٤٧- دوره هفتم ، جلسه ١٣٧ ، ١٢ مرداد ١٣٠٩ ش .
- ٤٨- دوره هفتم ، جلسه ٥٧ ، ١٣ تیر ١٣٠٨ ش .
- ٤٩- دوره هفتم ، جلسه ١٣٨ ، ١٩ مرداد ١٣٠٩ ش .
- ٥٠- دوره هفتم ، جلسه ٨٦ ، ٢١ انر ١٣٠٨ ش .
- ٥١- دوره هفتم ، جلسه ١٧٣ ، ١٣ ابان ١٣٠٩ ش .

- ۵۲- دوره هفتم ، جلسه ۱۶۱ ، ۲۹ مهر ۱۳۰۹ ش .
- ۵۳- دوره هفتم ، جلسه ۶۵ ، ۲۸ شهریور ۱۳۰۸ ش .
- ۵۴- دوره هفتم ، جلسه ۱۸ ، ۱۳ دي ۱۳۰۷ ش .
- ۵۵- دوره هفتم ، جلسه ۱۸ ، ۱۳ دي ۱۳۰۷ ش .
- ۵۶- دوره هفتم ، جلسه ۹۰ ، ۵ دي ۱۳۰۸ ش .
- ۵۷- دوره هفتم ، جلسه ۱۲۷ ، ۱۱ خرداد ۱۳۰۹ ش .
- ۵۸- دوره هفتم ، جلسه ۱۰۲ ، ۶ اسفند ۱۳۰۸ ش .
- ۵۹- دوره هفتم ، جلسه ۴۷ ، ۲۶ اردیبهشت ۱۳۰۸ ش .
- ۶۰- دوره هفتم ، جلسه ۶۷ ، ۷ مهر ۱۳۰۸ ش .
- ۶۱- دوره هفتم ، جلسه ۱۳۵ ، ۳۱ تیر ۱۳۰۹ ش .
- ۶۲- دوره هفتم ، جلسه ۱۵۲ ، ۸ مهر ۱۳۰۹ ش .

ثانياً : قوانين مجلس الشورى الوطني (قانونكذاري مدلس شورى ملي) :

- ۱- مجلس شورى ملي ايران ، مجموعه قوانين ششمين قانونكذاري ، اداره كل قوانين .
- ۲- مجلس شورى ملي ، مجموعه قوانين موضوعه مصوبه دوره هفتم قانونكذاري ۱۴ مهر ماه ۱۳۰۷ - ۱۴ ابان ۱۳۰۹ ش ، اداره كل قوانين ، جاب دوم .

ثالثاً : المصادر الفارسية :

- ۱- دفتر مطالعات بنيادين حكومتي ، اشنايي با تاريخ مجالس قانونكذاري در ايران ، دوره اول تا دوره شانزدهم (۱۲۸۵ - ۱۳۲۸ ش) ، (تهران : مركز بزوهشهاي مجلس شورى اسلامي ، بي تا) .
- ۲- عطاء الله فرهنگ قهرماني ، اسامي نمايندگان مجلس شورى ملي از آغاز مشروطيت تا دوره ۲۴ قانونكذاري ونمايندگان مجلس سنا درهفت دور تقنينيه ، (تهران : بي جا ، بي تا)
- ۳- وليم فلور ، بيارستان هاي ايران در زمان صفويه وقاجار ، ترجمه ، ايرج نبي بور ، (بوشهر : دانشگاه علوم بزشي وخدمات بهداشتي درماني بوشهر ، ۱۳۹۳ ش) .

رابعاً : المصادر العربية والمعربة :

- ۱- امال السبكي ، تاريخ ايران السياسي بين ثورتين ۱۹۰۶ - ۱۹۷۹ م ، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، ۱۹۹۹ م)

- ٢- ايروند ابراهيميان ، ايران بين ثورتين ، المجلد الاول ، مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٨٢ م ، العدد ٢٢ ،
- ٣- جهاد صالح العمر واسعد محمد زيدان الجواري ، ايران في عهد رضا شاه بهلوي ١٩٢٥ - ١٩٤١ م ، (جامعة البصرة : مركز الدراسات الايرانية ، ١٩٩٠ م) .
- ٤- خضير مظلوم فرحان البديري ، ايران تفاقم الصراع الدولي واثره في سقوط رضا شاه وعقد مؤتمر طهران ١٩٤١ - ١٩٤٣ م ، (النجف الاشرف : دار الضياء للطباعة ، ٢٠٠٧ م) .
- ٥- خضير مظلوم موسوعة الشخصيات الايرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ، (بيروت : دار العارف للطباعة ، ٢٠١٥ م) .
- ٦- طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في ايران ١٩٤١ - ١٩٥١ م ، (بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠٠٢ م) .
- ٧- عبد الهادي كريم سلمان ، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية ، (جامعة البصرة : مركز دراسات الخليج العربي ، ١٠٨٦ م) .
- ٨- نعيم جاسم محمد ، دراسات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي الايراني في العهد البهلوي ١٩٢٥ - ١٩٧٩ م ، (بغداد : دار ومكتبة عدنان ، ٢٠١٨ م) .
خامساً : الرسائل والاطاريح الجامعية :
- ١- حازم عبد الغفور خماس الدليمي ، سقوط النظام الملكي في ايران واثره على الامن القومي العربي ، اطروحة دكتوراه ، (الجامعة المستنصرية : المعهد العالي للدراسات الدولية ، ٢٠٠٥ م) .
- ٢- غزوة سعيد عبود السامرائي ، سقوط رضا شاه بهلوي في ضوء المصادر والمراجع العراقية ، رسالة ماجستير ، (بغداد : معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، ١٩٩٨ م) .
- ٣- هند علي حسن ، المحالوت الاصلاحية في ايران خلال القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير ، (الجامعة المستنصرية : كلية التربية ، ٢٠٠٥ م) .
سادساً : المقالات والدراسات الفارسية :
- ١- محسن كنج بخش زمني ، استفاده ابزاري انكلستان وروسيه از توسعه بزشيكي وبهداشتي در ايران دوره قاجاريه ، "فصلنامه تاريخ بزشيكي" (مجله) ، تهران ، باييز ١٣٨٩ ش ، سال دوم ، شماره چهارم .
- ٢- مهدي عليجاني ، جالش هاي بهداشت عمومي در ايران عصر قاجار از ديد سياحان غربي ، "فصلنامه تاريخ بزشيكي" (مجله) ، تهران ، بهار ١٣٩٣ ش ، سال ششم ، شماره هجدهم .

سابعاً : المقالات والدراسات العربية :

١- مصطفى دسوقي كسبة ، ثروات اسيا الوسطى - قزوين من البترول والغاز ، "امتي فى العالم" (مجلة) ، القاهرة ، مركز الحضارات للدراسات السياسية ، العدد ٥ ، ٢٠٠٣ م .